الحرية والتنظيم لعدالة أكثر

"إن المسؤولية الذاتية والمبادرة الفردية والملكية الخاصة ميزات أساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي. ويوافق هذا التنظيم الاجتماعي بين الحرية الفردية وتعادل الفرص والثراء المتنامي، وبين التقدم الاجتماعي المتأتي من التشغيل وممارسة اقتصاد السوق الاجتماعي، ويمكن تعريفه على أنه الجهد لربط الحرية والتنظيم، ونتيجة لهذا تحقيق درجة أعلى من العدالة."

لودفيج إيرهارد

مؤسسة كونراد أديناور
البرنامج الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط
مكتب عمّان (الأردن)
ص. ب. 25 10 83
11183 عمّان / الأردن
الهاتف : 777 29 59 6 00962
الفاكس : 087 33 59 6 00962
info@kas.org.jo
www.kas.de

مؤسسة كونراد أديناور
البرنامج الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط
مكتب تونس (تونس)
3 نهج محمود الغزناوي
1082 المنزه 4 تونس- الجمهوريه التونسية
الهاتف : 00216 71751420
الفاكس : 00216 71750090
info@kas.com.tn
www.kas.de

مقدمة

ليس اقتصاد السوق الاجتماعي مشروعا مجتمعيا طوبويا ومحدد المعالم بصفة نهائية، بل هو مخطط مفتوح الأفق وبحاجة للبناء من جديد بشكل مستمر. ، تمارس السياسة الاقتصادية في ألمانيا منذ نصف قرن تحت لواء اقتصاد السوق الاجتماعي، وقد تم تبني أفكارها في عدة دول أوروبية.

وقد أدخل كونراد أديناور (1876 - 1967)، أول مستشار ألماني ووزير اقتصاده لودفيج إيرهارد، بعد الحرب العالمية الثانية اقتصاد السوق الاجتماعي إلى المجتمع الألماني، وذلك باستلهام من أعضاء مدرسة فرايبورغ الألمانية. ووفاء من مؤسسة كونراد أديناور للتراث الذي خلفه أديناور، يعد اقتصاد السوق الاجتماعي موضوعا محوريا بالنسبة لها.

ويقصد بهذا المدخل هو أن يشكل قاعدة للتثقيف المستمر للعاملين في مؤسسة كونراد أديناور ولشركائها، فهو يهدف إلى إعطاء لمحة عن مشروع اقتصاد السوق الاجتماعي بطريقة سلسة، حتى لأولئك الأشخاص الذين ليست لهم ثقافة اقتصادية مسبقة، وعلى هذا ستكون النشرة ملحقا مفيدا لـ "موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء".

المحتوى

مقدمة بقلم السيدة كرستينا كولر، عضو البرلمان الألماني،

الحرية والمسؤولية ـ الأحكام الاقتصادية في إقتصادِ السوق الإجتماعي..... ص. 5

القسم الأول

اقتصاد السوق الاجتماعي: كيف يؤثر على العمل الدولي لمؤسسة كونراد أديناور ..... ص. 10

القسم الثاني

الأحكام الاقتصادية في اقتصاد السوق الاجتماعي ..... ص. 12

1. الأسس التاريخية ..... ص. 12

2. مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي ..... ص. 15

أ ـ الإنسان / الفرد

ب ـ الحرية

ج ـ المسؤولية

د ـ الإنجاز

هـ ـ النظام

و ـ الصالح العام

ز ـ المساعدة الذاتية أولا

ح ـ التضامن

ط ـ العدالة

3. المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لاقتصاد السوق الاجتماعي ..... ص. 19

أ ـ تنظيم تنافسي

ب ـ نظام السوق والدخول الحر إلى السوق

ج ـ الملكية الخاصة

د ـ حرية التعاقد

هـ ـ سيادة القانون

و ـ سياسة اقتصادية منتظمة وثابتة

ز ـ الاستقرار النقدي
ح ـ تدخل الدولة عند عجز السوق
ط ـ العدالة الاجتماعية

4. أدوار اللاعبين الفرديين ومجالات المسؤوليةِ للسياسةِ الإقتصادية ..... ص. 25

القسم الثالث

قضايا من العالم العربي وطرق حلها بناء على قواعد اقتصاد السوق الاجتماعي ص.27

1. القيم في النظم الاقتصادية والاجتماعية: رؤية عربية
2. اقتصاد السوق الاجتماعي الألماني: نموذج تنمية للعالم العربي؟
3. السياسة التنظيمية: وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها للاقتصادات النامية في الدول العربية
4. الشراكة الاجتماعية: كيف المزاوجة بين الحرية والأمان؟
5. الإنجاز والمكافأة في العالم العربي
6. السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي
7. قوانين المنافسة: تشويه المنافسة في الاقتصادات العربية ونتائجه على التنمية الاقتصادية
8. التضامن والمساعدة الذاتية أولا: أساس السلم الاجتماعي في العالم العربي؟
9. سياسة أسعار الصرف في دول عربية ـ الموازنة بين السير الحر لأسعار الصرف واستقرار السياسة النقدية

قائمة المراجع

مقدمة بقلم السيدة كرستينا كولر، عضو البرلمان الألماني،

الحرية والمسؤولية

الأحكام الاقتصادية في اقتصاد السوق الاجتماعي

كلمة لتقديم الترجمة الفرنسية لموسوعة "اقتصاد السوق الاجتماعي" ألقيت بتاريخ 12 *يوليو* 2007 *في تونس العاصمة.*

إذا أراد أحد أن يبيعك كتابا يدلك على كيفية الانتقال من غاسل صحون إلى مليونير، فإنك ربما ستعتبر هذا القول غير جاد وغير موثوق به، لكنك قد تكون مهتما إذا كان بائع الكتاب يحكي في كتابه كيف تحول هو نفسه من غاسل صحون إلى مليونير تاركا لك استخلاص النتائج.

إن "موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي"، التي يمكن الحصول على صيغتيها العربية والفرنسية منذ مدة قصيرة، لا تتضمن نثرا مسليا يتحدث عن كيفية الانتقال من غاسل صحون إلى مليونير، فهي لا تعتمد الكلام، وإنما تعطي المعلومات وتحلل الأفكار. إلا أن المقالات الموضوعية المتعلقة بـ "السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء" هي أيضا دليل على قصة نجاح وهي قصة بلد كان تحت الأنقاض بعد الحرب العالمية الثانية واستطاع أن يرتقي إلى مصاف أكثر الدول تقدما في العالم.

وسيبحث القارئ في هذه الموسوعة عن تلك الوصفة السحرية للسياسة الاقتصادية الناجحة، لكن بحثه سيظل دون جدوى. ورغم ذلك فإن الاهتمام الكبير بـ "موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي" يدل على أن هذا الكتاب يمكن أن يشكل قاعدة حوار حول الأحكام الاقتصادية.

ولهذا، فمن المناسب أن نعرف بهذا النظام الاقتصادي والمجتمعي لاقتصاد السوق. وقد ساهم حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي الألماني بشكل حاسم في تأسيس النظام العام لاقتصاد السوق، وذلك خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية.

"الحرية والمسؤولية ـ الأحكام الاقتصادية في اقتصاد السوق الاجتماعي"، هذا هو محور موضوعنا. وقد سميت هنا قيمتين تقدمان في حد ذاتهما مادة لنقاش مستفيض، لأن "الحرية" و"المسؤولية" لا يمكن النظر إليهما في معزل عن السياق الثقافي.

ولهذا أبدأ بصورة الإنسان التي تشعرني بالواجب على غرار العديد من الألمان، بصفتي منتمية إلى حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي، تلك الصورة التي توجد في مركز اقتصاد السوق الاجتماعي. وهذا لا يعني طبعا أن اقتصاد السوق الاجتماعي لا يمكنه أن يلقى تجاوبا أو يحظى بالشرعية أيضا انطلاقا من تصور آخر عن الإنسان أو من رؤية أخرى للعالم .

I.

يرتكز قرارنا لصالح اقتصاد السوق الاجتماعي على الاعتقاد الراسخ بأن لأي إنسان الحق في تطوير حر لشخصيته، كما أنه يتحمل أيضا المسؤولية تجاه الآخر وتجاه المجتمع. ومفهوم الإنسان هو مصدر قيمنا الاساسية كالحرية والتضامن والعدالة.

وقد برر أحد قادة اقتصاد السوق الاجتماعي في فترة ما بعد الحرب ـ وهو وزير الاقتصاد آنذاك المنتمي إلى حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي، السيد لودفيج إيرهارد ـ تأييده لهذا النظام الاقتصادي بمقولة لا يزال صداها قائما حتى يومنا هذا مؤداها، أن المغزى العميق لاقتصاد السوق الاجتماعي، كما يرى ذلك إيرهارد، يكمن في الربط بين مبدأ الحرية في السوق ومبدأ العدالة الاجتماعية والمسؤولية الأخلاقية للفرد تجاه الجماعة. فهل نجحنا حقا في تحقيق ذلك اعتمادا على اقتصاد السوق الاجتماعي؟

ويبين الواقع أولا أن ألمانيا ليست إحدى أغنى دول العالم فقط ، وإنما إحدى الدول الأكثر توفيرا للرعاية الاجتماعية أيضا ، فلمن لم يعد قادرا على تأمين حاجياته، نظرا لكبر سنه أو بسبب مرضه أو نتيجة توقفه عن العمل، الحق رغم ذلك في المطالبة بالتزود بالمواد الأساسية للحياة اليومية، ومن بين ذلك الغذاء والسكن والعلاج العالي المستوى. ومن بين ذلك أيضا، وهذا أمر جدير بالملاحظة، أشياء كانت عند وضع قواعد اقتصاد السوق، لا تزال تعتبر من الرفاهيات والترف الذي يتنعم به ذوو الامتيازات، كالتلفاز أو الثلاجة.

والواقع ثانيا هو أنه كان ولا يزال لفئات عريضة من السكان، وليس الأغنياء أو ذوو السلطة فقط ، نصيبهم في الاستفادة من الرفاهية المتزايدة في ألمانيا. فما كان في ألمانيا الشرقية ذات التوجه الاشتراكي ـ التي اعترضت على اقتصاد السوق وساندت اقتصاد الخطة الموجة من طرف الدولة ـ حكرا على ذوي السلطة، كالمختارات الكبيرة من المواد الغذائية أو السيارة الخاصة على سبيل المثال، كان في ألمانيا الغربية، التي اعتمدت اقتصاد السوق، في متناول حتى متوسطي الدخل من العمال والمستخدمين بعد الحرب العالمية الثانية بفترة زمنية قصيرة نسبيا.

فهل كان ذلك معجزة اقتصادية؟ ـ لا أعتقد ذلك

ويعود الفضل في الرفاهية المتنامية للجميع وفي استقرار شبكات النظام الاجتماعي إلى القرار الحاسم الذي اتخذه الألمان الغربيون لصالح السوق والمنافسة، وبهذا لصالح نظام يملك فيه الفرد، سواء كان مستهلكا أم صاحب عمل، هدفا واحدا: السعي لتحقيق مصلحته/ مصلحتها الذاتية.

II.

قد تتفاوت الثقافة والأهداف الثابتة في السياسة الاقتصادية في بلداننا، لكننا نتفق جميعا على نقطة: يكون النظام الاقتصادي فعالا عندما يخدم حاجات الناس بشكل عام، وليس الناس الأقوياء والفعالين فقط، وإنما أيضا المحتاجين والضعفاء.

وعلى كل حال فإن ا فعرض شئ يريده أحد ما وهو على استعداد لدفع مقابل له سيؤدي إلى النجاح في المنافسة. والشرط المسبق لنجاح هذا المبدأ هو وجود إطار عمل تنظيمي. وعلينا تعريف قواعد المنافسة التي هي أحجار الزاوية التي يبنى عليها اقتصاد السوق. ولا يعمل مبدأ العرض والطلب دون حق الملكية ووجود نظام قانوني يمكن الاعتماد عليه وحرية التجارة.

وعلى السياسة الاقتصادية وضع الشروط وانجاز الإطار الذي يمكن أن يحقق ضمنه عارضو وطالبو السلع والخدمات طاقتهم وأن يتخذوا قراراتهم الذاتية.

ويكافأ في ظل الظروف المهمة هؤلاء الأشخاص الذين يعرضون المنتج والخدمة الأفضل، وبكلمات أخرى الذين يستجيبون بشكل أفضل للطلب. ويعمل مبدأ العرض والطلب هذا دون شفقة.

فمن يعرض منتجا منخفض الجودة أو يفتقر إلى التجديد أو كان باهظ الثمن، يفقد عملاءه لصالح منافسيه، ويشهر إفلاسه في أسوأ الأحوال، ويضطر كذلك لتسريح عامليه. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى تعمل المنافسة التي تمارس الضغط على العارضين على ضمان الحرية للطالبين. ولدى الطالبين حرية كبيرة من البدائل نتيجة للبيئة التنافسية بين أصحاب العمل، حيث يستطيعون الاختيار من مجال واسع من الخيارات، وانتقاء الأنسب لحاجاتهم. ويعتمد على الطالبين اتخاذ القرار حول ما يريدون إنفاق أموالهم للحصول عليه.

بهذا تصبح حرية الاختيار القوة الدافعة خلف التنظيم الاقتصادي، وتؤدي إلى إنجاز أعلى وتحفيز الاعمال التجارية على خلق اماكن عمل في البلدان الاخرى أو احلال العاملين بالآلات للوصول إلى إنتاج أكثر فعالية وأقل تكلفة. وقد تهدد نفس الحرية، التي يستحسنها المستهلكون، العاملين أو الموظفين.

ولنأخذ القطاع الزراعي كمثال، ففي القرن الماضي فقدت ألمانيا نسبة تفوق 90 في المائة من أماكن العمل التي كان يوفرها هذا القطاع، لأن الآلات الحديثة استطاعت أن تقوم بالعمل بشكل متزايد وتعويض العمل البدني الشاق الذي كان يقوم به المزارعون، وهو ما شكل قدرا قاسيا بالنسبة للأشخاص المتضررين الذين لم تعد هناك حاجة إليهم فجأة وأصبحوا عاجزين عن إعالة أسرهم من خلال عملهم، ليضطروا إلى الهجرة من القرية إلى المدينة بحثا عن عمل جديد.

لكننا نرى، بعد حين، ارتفاع معدل العمر وتحسن الدخل ومستوى المعيشة عند الناس بشكل ملحوظ، منذ لم يعودوا مجبرين على ممارسة العمل البدني الشاق. ونحن نعلم أن كل هذه الرفاهية التي نعيشها قد نمت بفضل الإنتاجية الأكثر ارتفاعا التي حققتها الآلات. ونرى أيضا أن ما يسمى "إقبار" أماكن العمل في القطاع الزراعي قد مكن من بروز طاقات حققت نجاحات هائلة في ميادين أخرى.

وقد وصف عالم الاقتصاد جوزيف شومبيتر ثنائية القيمة التي يتضمنها هذا التحول الدائم للبنية في ظل اقتصاد السوق بـ "عملية الهدم الخلاق". ويوضح هذا المصطلح السديد أن كلا الأمرين، أي البروز والاندثار، يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا، وذلك منذ أن أصبح على المقاولات أن تثبت وجودها في خضم المنافسة العالمية، فهذا "الهدم الخلاق" سيكون دائم الارتباط بآلام التكييف، غير أنه لا مناص منه من أجل المحافظة على القدرة التنافسية على الصعيد الدولي.

هذا من الناحية النظرية، أما على المستوى التطبيقي، فتميل السياسة، خاصة عند حدوث تغيير هيكلي أو تحويل ، إلى التدخل في اقتصاد السوق من خلال دعم أو تنظيم القطاعات والصناعات التي لم تعد قادرة على المنافسة. وتقوم بهذا لحماية هذه الصناعات من السقوط وبافتراض تأمين أماكن العمل أيضا.

ولا يختلف الأمر عن ذلك في ألمانيا، فحتى الألمان يتقبلون برحابة صدر المزايا التي يقدمها اقتصاد السوق ويلجأون إلى أحضان الدولة عندما تصبح المنافسة غير مريحة. إننا نريد أن نشتري بأثمنة مناسبة قدر الإمكان، غير أننا نشكو من تدمير أماكن العمل، عندما تقوم الشركات بإنتاج بضائعها في آسيا من أجل التمكن من خفض نفقات الإنتاج.

والامران مرتبطان. فأنت لا تستطيع أن تحصل على واحد منهما وترفض الآخر. وهذا الأمر هو ما يجب توضيحه باستمرار حتى في ألمانيا، وحتى بعد مضي 60 عاما على السوق الاقتصادي

III.

قد يفكر البعض أن الحرية شيء جميل وجيد، لكنهم يستغربون إن كان للحرية أي حرية هذه إن كانت تعرض الناس للمخاطر وتهدد أماكن العمل وتطالب بتبني متطلبات السوق؟ أي حرية هذه ما دامت تكافئ القادرين على الإنجاز وتجعلهم أكثر ثراء؟ ما جدوى حرية الاختيار من بين خمسين هاتفا محمولا، إن كان الفرد قد فقد وظيفته للتو؟ هل هذه الحرية هي في نهاية الأمر فقط حرية الأقوياء، أي أولئك الذين يعرفون كيف يستغلون السوق والمنافسة لصالحهم؟ ألم نتفق على أن النظام الاقتصادي يجب أيضا أن يخدم احتياجات الضعفاء والفقراء؟

وحتى في ألمانيا، يجري النقاش دائما وأبدا حول هذه الأسئلة، ولا أحد يستطيع أن ينكر اليوم أو غدا أن

المنافسة تشجع على اللامساواة وتوزع الثراء بطريقة غير متكافئة.

ولكن البديل ليس هو التوزيع المتساوي للثراء ، بل التوزيع المتساوي للبؤس. لهذا السبب بالضبط يفيد اقتصاد السوق الفقراء والضعفاء بشكل خاص، ذلك أن المجتمع غير المتساوي، حيث يكون وضع الجميع، أي الفقراء أيضا، أفضل قليلا، هو أفضل من المجتمع حيث يكون فيه الجميع متساويين في الحرمان.

أين تتجلى بالضبط فائدة نظام اقتصاد السوق بالنسبة للفئات ذات الوضعية الأكثر سوءا؟

تتجلى هذه الفائدة أولا في توفر فرص المشاركة، فالسوق لا تعرف التمييز على أساس الانتماء الاجتماعي، إذ أن المبدأ السائد هو: الفوز للأفضل. وهكذا فإن الفرصة سانحة مبدئيا لأي واحد من أجل الارتقاء بوضعه وتحقيق الرخاء لنفسه باستخدام مصادره الخاصة. والعولمة مثل مقنع للعلاقة بين المنافسة والمشاركة. فجميع الدول التي تمكنت من الدخول إلى السوق العالمي، تمكنت أيضا من زيادة ثرائها ومشاركة أناس أكثر فيه.

وشرط ذلك هو التعليم. فمن له تعليم جيد فهو فقط الذي يمكنه أن يستفيد من فرص المنافسة، وأن يكون قادرا على الحرية والاستقلالية وتحمل المسؤولية الفردية.

وطبعا فسيكون هناك دائما أشخاص لا يتأتى لهم، لأسباب أو لأخرى، أن يرتقوا بوضعهم من خلال عملهم وانطلاقا من جهدهم الخاص، لكنهم هم أيضا يستفيدون من نظام اقتصاد السوق الذي يضمن وحده النجاح الاقتصادي اللازم لتمويل الإعانات الاجتماعية أصلا الممنوحة للفقراء والضعفاء في المجتمع.

وتتضمن الاعانات الاجتماعية إعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب والإعانات المالية ومبالغ التأمين الاجتماعي المرتبطة بأجور العمال، وهي تشمل أجور التقاعد، كما تشمل التأمين على البطالة والمرض، فكل هذا يجب تدبيره.

وإذا كان على الأقوياء والقادرين على الإنجاز في مجتمع ما أن يؤازروا الضعفاء، فيجب أن تمنح لهم الحرية ليحققوا النجاح قدر الإمكان، وهو ما لا يقدر على ضمانه إلا نظام اقتصاد السوق. إن الدولة وحدها ليس لديها ما توزعه، إذ لا تنفع هنا الإرادة الحسنة. إن الدولة بحاجة إلى أولئك الذين يوفرون القوت للفئات الأكثر تضررا بفضل دخلهم الجيد.

إن المنافسة تحقق التضامن بطريقة أنجع من الهبات والعطايا، وحيثما ازدري بهذا المبدأ الأساسي بشكل دائم، كما حدث ذلك في ألمانيا الشرقية وأوروبا الشرقية خلال فترة الحرب الباردة، إلا وأشهرت الدول إفلاسها. وكان الضحايا هم المواطنون البسطاء، وليس الصفوة من ذوي السلطة والنفوذ طبعا.

إننا إذن في حاجة إلى اقتصاد السوق حتى نتمكن من تحمل المسؤولية تجاه الضعفاء.

ومع ذلك فلا ينبغي أن يفهم المكون الاجتماعي لاقتصاد السوق كتعويض للذين منيوا بالخسارة في مجتمع ما، بل يجب أن يفهم كاستثمار في منافسة تسير بخطى ثابتة، لأن نظام اقتصاد السوق هو أيضا يستفيد في المقابل من مؤسسات الضمان الاجتماعي.

ويرجع ذلك من جهة إلى أن شبكات النظام الاجتماعي تنزع الخوف من قلوب الناس. وهكذا يزداد إقدام كل واحد على ركوب المخاطر حاملا معه رأسماله الخاص بكامله بما فيه قدراته ومؤهلاته ووقته، كل ذلك لأنه يتمتع بالحماية الاجتماعية، ولولا هذا ما كان ذلك ليكون ممكنا. وهذا كله يمكن أن يسهم في تحول البنية بشكل أسرع.

ومن جهة أخرى، فمرد ذلك إلى كون الإعانات الاجتماعية تسفر في أحسن الأحوال عن إمكان إدماج الضعفاء والمتضررين في الحياة العملية وفي المجتمع من جديد.

إن الإعانات الاجتماعية تفتح إمكانيات جديدة للمرور إلى فرص المنافسة، فهي تجعل الناس في وضعية تمكنهم من رسم حياتهم مجددا في حرية وبمسؤولية فردية. ولهذا فنحن نتحدث عن "الدولة الاجتماعية المحفِّزة" المثلى. وهذا هو موضوع النقاش الدائر في ألمانيا في الوقت الراهن، وأنا شخصيا أرى حاليا أنه أيضا أحد التحديات الكبرى التي تواجهها السياسة الاجتماعية الألمانية.

IV .

يمكن إذن أن ندعم اقتصاد السوق الاجتماعي نظرا للدوافع المختلفة، ومنها الأمل في تحقيق رفاهية أكثر أو الرغبة في أن تكون لأبنائنا فرص أكبر أو بهدف أن تجدي استثمارات المقاولين وتعدهم بالأرباح.

ويدعم أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا اقتصاد السوق الاجتماعي من منطلق اقتناعهم بأن الناس مسؤولون عن أنفسهم وعن الآخرين، وهم يدافعون عنه كذلك لأنه يحفظ حريتهم ولأنه في الآن نفسه أكثر أشكال الأنظمة التي نعرفها فعالية من حيث الرعاية والعدالة الاجتماعية.

وفي جميع الأحوال فإن اقتصاد السوق الاجتماعي لا يتحقق في النصوص القانونية، وإنما في تفكير الناس وسلوكهم. وهذا ما أرشد إليه الرئيس الاتحادي الألماني السابق ريشارد فون فايتسيكر المواطنين ورجال السياسة في ألمانيا موضحا بذلك أن الأمر لا ينتهي عند تحقيق تحولات سياسية في اتجاه نظام عام لاقتصاد السوق، بل لا بد من موافقة السكان ورضاهم.

وهنا يضطلع أصحاب القرار السياسي والنخبة الاقتصادية في إطار اقتصاد السوق بمسؤولية خاصة تتمثل في أنه يجب عليهم إثارة فهم الناس للصلات الاقتصادية تشبثا بالقناعات القائمة المتأثرة بثقافة البلد وبالتجارب التي تم اكتسابها حتى الآن. فمن اللازم إذن إجراء حوار مع المعنيين بالأمر، لأن الناس لا يساندون النظام السياسي إلا إذا أدركوا أن فهمهم لذواتهم يحظى واقتناعاتهم الأساسية برعاية هذا النظام. وفي ظل تطورت هذا المسار، فسوف تكون مؤسسة كونراد أديناور بالتأكيد شريكا يعتمد عليه دائما، كما هو الشأن عند قيامها، حتى في ألمانيا، بمرافقة النقاشات المجتمعية القائمة حول الإصلاحات الضرورية.

القسم الأول

اقتصاد السوق الاجتماعي: كيف يؤثر في العمل الدولي لمؤسسة كونراد اديناور؟

سؤال: لماذا تهتم مؤسسة كونراد أديناور باقتصاد السوق الاجتماعي؟

يعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي مشروعا من المشاريع الجوهرية لمؤسسة كونراد أديناور إلى جانب موضوع "أخلاق المجتمع المدني الحديث" وموضوع "مستقبل أوروبا".

وبعد 50 عاما من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسلام، أثبت اقتصاد السوق الاجتماعي أنه أداة قيمة للأحكام الاقتصادية في ألمانيا. واقتصاد السوق الاجتماعي نموذج يضع الإنسان في مركز اهتمامه ويبدأ من هناك، من الأفراد وطاقاتهم واحتياجاتهم وحوافزهم. وهذا فرق واضح بينه وبين النهج الاشتراكي الذي يركز على الجماعة ويدّعي الحق في التوجيه والتدخل بدلاً من الالتزام بالاحكام الاقتصادية.

وهكذا فإن اقتصاد السوق الاجتماعي هو أكثر من مجرد قصة نجاح اقتصادية، فقد غدا ركيزة أساسية من ركائز المجتمع الألماني. وقد دافعت مؤسسة كونراد أديناور باستمرار عن ذلك المفهوم السياسي بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، ذلك المفهوم الذي أنجزه لودفيج إيرهارد وكونراد أديناور وطبقاه ببعد نظر سياسي وبالرغم من العقبات العديدة [1].

ويستمر اقتصاد السوق الاجتماعي بالتحلي بالاهتمام الموضوعي. ونظرا للتحديات المستقبلية، فستزداد أهمية هذا التنظيم.. لهذا جعلت مؤسسة كونراد أديناور هذا الموضوع محورا من المحاور الرئيسة والمركزية في عملها.

ويمكن أن نواجه الوقائع الجديدة، ومنها المنافسة العالمية المتنامية وما ينتج عنها من أنظمة الحماية الاجتماعية المتضعضعة على المستوى الوطني، من خلال مقاربات الحلول بمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي.

إن المنافسة العالمية والتقدم التقني والتطورات الديمغرافية في الدول الصناعية كما في الدول النامية هي تحديات متنوعة تواجه اقتصاد السوق الاجتماعي. وتضطلع مؤسسة كونراد أديناور بمهمة إيجاد التوازن بصفة دائمة ومتجددة بين حرية السوق والعدالة الاجتماعية، كما تعمل على تطوير مقاربات حلول عملية تطرحها على أصحاب القرار السياسي في ألمانيا والعالم أجمع.

وسيرا على أثر كونراد أديناور، فإن المؤسسة مقتنعة بأن اقتصاد السوق الاجتماعي لا يعتبر الإطار التنظيمي الملائم للتنمية الوطنية فقط، بل يعتبر أيضا أحد أكثر "المواد المصدرة" قيمة من طرف الألمان.

وسوف يحتدم النقاش حول العولمة باستمرار، لأن الهوة بين الغني والفقير تتسع أكثر فأكثر، ولهذا يجب التطرق إلى المشاكل والمخاوف المرتبطة بالعولمة بطريقة أكثر عمقا مما هي عليه حتى الآن. ولا ينبغي أن تظل الدول النامية في موقع الطرف الخاسر في العولمة.

وهذا لا يعني أن نتراجع عن فتح الأسواق وتحرير سوق رأس المال الدولية.

لكن العولمة تحتاج إلى إطار تنظيمي دولي تنعكس فيه مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي. ولهذا فإن مؤسسة كونراد أديناور ستقدم المثال الأسمى لاقتصاد السوق الاجتماعي بشكل أكثر قوة من خلال إجراء حوار مع دول ومجتمعات أخرى حول السياسة التنظيمية، وذلك

[1] انظر "اقتصاد السوق الاجتماعي" - مواضيع رئيسة لمؤسسة كونراد أديناور
http://www.kas.de/stiftung/leitprojekte/soz_marktwirtschaft/285_webseite.html

على الصعيد الدولي. ولا بد من إشراك الدول النامية أكثر في عمليات التواصل الدولية، ويجب أن يصبح صوتها أكثر نفاذا. وترى المؤسسة في نفسها مدافعا عن قضية هذه الدول.[2]

وتجعل الشبكة الدولية، التي قامت ما يزيد عن أربعين سنة من العمل المتواصل، من مؤسسة كونراد أديناور فاعلا دوليا ذا إلمام بالمشاكل الدولية وفرص التنمية. وبفضل توجهها القيمي ووعيها بالسياسة التنظيمية، فهي تعتبر، في الداخل كما في الخارج، شريكا ذا مكانة خاصة لكل من يصبو إلى الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي العمل الدولي، تسدي مؤسسة كونراد أديناور النصح للحكومات والنقابات والأحزاب والمنظمات غير الحكومية ورجال الصحافة والإعلام ورجال الدين ورجال السياسة في أكثر من مائة وعشرين دولة، وذلك سعيا منها لتهييء أوضاع ديمقراطية واقتصادية مستقرة.

وقد ترجمت "موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي ـ السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء" في الآونة الأخيرة من طرف المكاتب الأجنبية لمؤسسة كونراد أديناور إلى العربية والفرنسية والصينية والفيتنامية والإسبانية والصربية. وقد بدأت الاستعدادات لترجمة هذا المرجع الأساسي إلى لغات أخرى، وفضلا عن ذلك، تشجع مؤسسة كونراد أديناور، عبر قنواتها الموجودة بالخارج، على نشر أفكار اقتصاد السوق الاجتماعي، وذلك من خلال تنظيم حلقات دراسية وندوات فكرية متخصصة بالتوازي مع ذلك.[3]

[2] انظر مواضيع العمل الدولي المستقبلية، 1. التعامل مع نتائج العولمة
http://www.kas.de/international/348_webseite.html

[3] انظر اقتصاد السوق الاجتماعي في عمل مؤسسة كونراد أديناور
http://www.kas.de/stiftung/leitprojekte/soz_marktwirtschaft/1969_webseite.html

القسم الثاني

الأحكام الاقتصادية في اقتصاد السوق الاجتماعي

1. الأسس التاريخية

سؤال:

ما هو السياق الذي نشأ فيه اقتصاد السوق الاجتماعي؟

يستمد اقتصاد السوق الاجتماعي جذوره من الأخلاق المسيحية والتصور المسيحي للإنسان. وقد قام علم الاجتماع الكاثوليكي الحديث في ظل انشغال الكنيسة بـ "القضية الاجتماعية" وبنظريتي النظام الاقتصادي المتنافسة فيما بينها لحل هذه القضية، والداعية إحداهما إلى الليبرالية والأخرى إلى الاشتراكية. (...) وفي المنشور الاجتماعي الأول (عبارة عن خطاب دوري دولي) المسمى "ريروم نوفاروم" (1891)، انتقد البابا ليو الثالث عشر بشدة المجتمع الطبقي ("ريروم نوفاروم"، الأرقام ½) الذي نشأ آنذاك، أي في أوائل المرحلة الرأسمالية، ولكن رغم ذلك لا تُنبذ نظرية التنظيم الليبرالية بشكل أساسي، وإنما يُنبذ برنامج الاشتراكيين. [4]

وقد رأى البابا ليو الثالث عشر إمكانية الربط بين الحرية كقيمة أساسية ومؤسسة السوق المرتبطة بها وبين فكرة العدالة الاجتماعية بشكل يمكن من قيام توازن بينهما يستوعب النظام الاقتصادي، أي يتحمل التجاذب القائم بين الحرية والعدالة الاجتماعية.

"في خضم التجاذب بين الحرية والعدالة الاجتماعية".

هذا بالضبط هو المبدأ الأساسي الذي استند إليه الآباء الروحيون لاقتصاد السوق الاجتماعي.

وقد مهد لقيام اقتصاد السوق الاجتماعي، إلى جانب ألفريد ميلر أرماك، ممثلو مدرسة فرايبورغ على الخصوص، ونخص منهم بالذكر فالتر أويكن وليونهارد ميكش وفرانتس بوم إلى جانب ويلهلم روبكه وألكسندر ريستوف اللذين يمثلان ما يسمى بالنزعة الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الأعمال الفكرية التمهيدية الهامة التي قامت في إطار المقاومة الفكرية لنظام الاشتراكية الوطنية، سعيا إلى بناء النظام الألماني لفترة ما بعد الحرب، كانت من إنجاز مجموعتي فرايبورغ وكرايزاو. [5] وقد وضع مخطط اقتصاد السوق الاجتماعي ردا على السياسة الاقتصادية التدخلية لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وعلى اقتصاد الحرب المعتمد من طرف النظام النازي الذي اتسم بمراقبة شاملة للأسعار وبقوانين مراقبة تدبير القطاع الاقتصادي من طرف الدولة.

ويعتبر لودفيج إيرهارد المنفذ الأكبر لمخطط اقتصاد السوق الاجتماعي. وهو يعرف لدى جمهور الناس بالخصوص بكونه كذلك الأب الفعلي لهذا النظام الاقتصادي، [6] ذلك أن لودفيج إيرهارد هو من شرع في تنفيذ سياسي واقتصادي براغماتي لمخطط اقتصاد السوق ذي البعد الاجتماعي، وذلك من خلال إصلاح الاقتصاد والعملة المتأثر به بشكل حاسم والمنفذ سنة 1948، وهو المخطط الذي واصل نهجه بعد ذلك من موقعه كوزير للاقتصاد وفي وقت لاحق كمستشار للدولة.

---

[4] انظر رولف هـ. هاسه، هيرمان شنايدر، كلاوس فايكلت (الناشرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، شونينج، 2002، ص. 279

[5] كانت مجموعتا فرايبورغ وكرايزاو مجموعتان مدنيتان تنتميان إلى الطبقة الوسطى وتقاوم النظام النازي وكانت تهتم، خلال فترة الاشتراكية الوطنية، بوضع مخططات لتحقيق نظام اقتصادي وسياسي ومجتمعي جديد للفترة التي تلت الديكتاتورية الهتلرية.

[6] نظر رولف هـ. هاسه، هيرمان شنايدر، كلاوس فايكلت (الناشرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، شونينج، 2002، ص. 361

وعقب حقبة الاشتراكية الوطنية ونمطها الاقتصادي الموجه، أفلح منظرون وأصحاب رؤية مستقبلية مثل لودفيج إيرهارد وكونراد أديناور في تطوير مشروع ليبرالي اجتماعي معارض وزرع مبادئه الأساسية في السياسة الاقتصادية الألمانية لفترة ما بعد الحرب. وبانتخاب كونراد أديناور كمستشار للدولة، صوت الشعب الألماني سنة 1949 أيضا لصالح اقتصاد السوق الاجتماعي المؤازر من طرف حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي/حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي والحزب الديمقراطي الحر.

سؤال: ما أهمية اقتصاد السوق الاجتماعي اليوم في ألمانيا وخارجها؟

لقد وضع ألفريد ميلر أرماك المخطط السياسي الاقتصادي لاقتصاد السوق الاجتماعي كمنحى فكري مفتوح وليس كنظرية جاهزة، وهذا من شأنه أن يضمن تكيف هذا المخطط بالشكل اللازم مبدئيا مع الظروف المجتمعية المتغيرة. وعلاوة على ذلك، فمن الواضح أن ديناميكية الأسلوب الاقتصادي لاقتصاد السوق الاجتماعي تتطلب الانفتاح على التحول الاجتماعي.[7]

وفي الستينات، بدأت السياسة التنظيمية في ألمانيا في الواقع تنحرف مبدئيا عن المبادئ الأصلية لاقتصاد السوق الاجتماعي. ومنذ ذلك الحين، كثيرا ما استجابت الدولة لمطامع مختلف المجموعات الضاغطة عبر دفع إعانات مالية ومنح الامتيازات، عوض القيام بخلق محفزات على العمل قصد تشجيع الفرد على الإبداع.

ولم تعد السياسة التنظيمية المترتبة عن ذلك في حد ذاتها قادرة على المحافظة على استقرارها، فقد كانت تفتقد إلى نهج واضح، ولهذا فالسائد هنا كان بالأحرى هو السياسة العملية وليس السياسة التنظيمية.[8] ويجري الحديث منذ سنوات في الوسط السياسي والمجتمعي عن العودة إلى المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي أو إعطاء مفهوم جديد لأولويات السياسة التنظيمية.

وقد طورت دول أوروبية أخرى أنظمة مماثلة من أجل ضمان الرخاء المجتمعي أيضا عن طريق توفير البضائع العمومية في إطار نظام اقتصادي حر.

ففي النموذج الفرنسي المتميز برأسمالية الدولة، تتم مهمة التنسيق، حسب الإرث الجاكوبي الفرنسي، أساسا من طرف الدولة المركزية وعبر تنقل النخب بين الدولة والنظام الاقتصادي والنظام المالي.[9]

وفي هذا النظام المركزي يغلب على تنظيم السياسة الاقتصادية تدخل الدولة بشكل يفوق بكثير ما هو عليه الحال في النظام الألماني.

وتنهج السياسة الاقتصادية السويدية نهج "الرأسمالية الديمقراطية الاجتماعية" (...). وكما يوحي بذلك اسمها، تلعب هنا الهيمنة الطويلة المدى للحزب الديمقراطي الاجتماعي في السويد دورا بارزا. ويتميز هذا النموذج الشبيه بالنموذج الفرنسي بحضور قوي للدولة وللقطاع العام، حيث أن الدولة هي التي تنظم سياسة إعادة توزيع الأموال اعتمادا على الإيرادات الضريبية المرتفعة.[10]

ويبرز هذان المثالان أن الخلفيات التاريخية لمختلف الدول تؤثر أيضا في ظهور أشكال مختلفة من الأنظمة الاقتصادية ذات التوجه الاجتماعي والليبرالي. ويتضح أيضا أن المنافسة بين الأنماط الاقتصادية المتباينة في

---

[7] نظر رولف هـ. هاسه، هيرمان شنايدر، كلاوس فايكلت (الناشرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، شونينج، 2002، ص. 362

[8] انظر ورقة عمل مؤسسة كونراد أديناور، رقم 2006/165، بيرغن لوفه (مرجع خارجي) مسؤولية السياسة التنظيمية، تحول اقتصاد السوق الاجتماعي في الحقبة ومقاربات لإنعاشه، ص. 6

[9] انظر الشروط الثقافية لتطور الديمقراطية واقتصاد السوق الاجتماعي، شركة التعاون التقني ومعهد غوته، دجنبر / ديسمبر2005، ص. 81

[10] نفس المرجع، ص. 82

أوروبا لها تأثير إيجابي، ذلك أن المنافسة بين الأنظمة تمكن الأنماط الاقتصادية المختلفة من التلاقح فيما بينها والتعلم من بعضها البعض.

سؤال: ما هو الدور الذي يلعبه اقتصاد السوق الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي؟

تشكل الأفكار التي يقوم عليها اقتصاد السوق الاجتماعي بالنسبة للاتحاد الأوروبي ركيزة أساسية للاندماج في السوق الأوروبية ولنهج سياسة اقتصادية واجتماعية مشتركة. وقد ساهمت اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1958 سلفا في إدخال مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي إلى السياسة الاقتصادية الأوروبية، بينما عملت معاهدة ماستريخت على رسم أدق لمعالم هذه المبادئ للاتحاد الاقتصادي وتوسيعها لتشمل الاتحاد النقدي الأوروبي.[11]

وتشكل هذه المبادئ اليوم ركيزة لسياسة اقتصادية أوروبية مشتركة، ونذكر من بينها: السوق الداخلية الموحدة وحرية تنقل الأشخاص والبضائع ورأس المال، والمنافسة المنظمة والتضامن والمساعدة الذاتية والحرية والنظام وخدمة الصالح العام. وقد توطنت مجموعة من مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي.

وتدعم معاهدة الإصلاح كذلك قرار أوروبا نهج اقتصاد السوق الاجتماعي. وقد جاء في مسودتها، التي وافق عليها زعماء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي يوم 23 يونيو 2007 والمزمع المصادقة عليها إلى غاية سنة 2009، أن الاتحاد الأوروبي يطمح إلى تحقيق تنمية أوروبية مستدامة على أساس نمو اقتصادي متوازن، كما يصبو إلى أن يكون اقتصاد السوق الاجتماعي قادرا على المنافسة إلى حد كبير هادفا إلى توفير الشغل للجميع وكذا تحقيق التقدم الاجتماعي.

ويشار إلى النموذج الاجتماعي الأوروبي في الحوار العام باعتباره في الغالب علامة مميزة لأوروبا تفصلها عن النموذج الاقتصادي الليبرالي الأمريكي، وإن كان النموذج الأوروبي له أشكال مختلفة في مختلف الدول الأعضاء. ويحظى المكون الاجتماعي في أوروبا باهتمام يفوق نظيره في أمريكا الشمالية.

وتعتبر مشاركة العمال في اتخاذ القرار وحمايتهم من التسريح القصير الأجل والمواكبة الاجتماعية في حالة البطالة من المكتسبات التي حققتها القوى العاملة المنظمة، وهي تندرج ضمن النموذج الاجتماعي الأوروبي ولا وجود لها ضمن النظام الليبرالي لأمريكا الشمالية المعروف بـ "نظام دعه يفعل".

وبالمقارنة مع الأنظمة الاقتصادية في أمريكا وآسيا، استطاع الاتحاد الأوروبي أيضا أن يطور سوقا داخلية مشتركة حقيقية أسفرت بشكل حاسم عن تحقيق تنمية اقتصادية لفائدة الدول المنضمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي، كما أدت إلى تحقيق استقرار اقتصادي وازدهار اقتصادي طويل المدى في الدول الأعضاء. وقد أثبتت مبادئ المسؤولية المتبادلة والمساعدة الذاتية والمنافسة بين الأنظمة صلاحيتها وفائدتها في أوروبا وفي مختلف أرجائها.

> إن اقتصاد السوق الاجتماعي هو "عبارة عن اتجاه فكري تقدمي يحتاج إلى صياغة معالمه".
>
> ألفريد ميلر أرماك

إن الأمر يتعلق بمخطط تطبق أفكاره الأساسية حتى في سياقات اقتصادية واجتماعية وثقافية أخرى، بالرغم من ارتباط قيام اقتصاد السوق الاجتماعي بالتاريخ الألماني بشكل وثيق. وباعتباره يرتكز على مبادئ أساسية توجد

---

[11] مظاهر جديدة للسياسة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي: مقالات ألمانية لإثارة البلبلة العلمية، رولف هاسي، جامعة لايبسك، 2003:
http://www-1.mtk.ut.ee/varska/2003/3_Majanduskasvupol/Hasse.pdf

أيضا في اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان، فهو عبارة عن نموذج يمكن تطبيقه مبدئيا في جميع المجتمعات.

2. مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي

سؤال: ما هي القيم الأساسية التي يبنى عليها اقتصاد السوق الاجتماعي؟

إن كرامة الإنسان مقدسة (الفصل الأول من الدستور الألماني)، ولهذا يجب أن تكون الأحداث الاقتصادية في خدمة الإنسان، وليس العكس. وليس النشاط الاقتصادي هدفا في حد ذاته، بل تتجلى وظيفته في خدمة الإنسان.

ولهذا يجب أن يكون النشاط الاقتصادي مرتبطا بالقيم حسب مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي. والأشخاص المزاولون للنشاط الاقتصادي ينظر إليهم دائما باعتبارهم أيضا جزءا من المجتمع، كما تناط بالفرد مسؤولية مزدوجة تجاه نفسه وتجاه مجتمعه. ومن جهة أخرى، يكفل المجتمع أيضا الفرد، إن حلت به الحاجة. وهذه هي علاقة التجاذب التي يقيمها اقتصاد السوق الاجتماعي بين الحرية والمسؤولية من جهة وبين الربح الفردي والصالح العام من جهة أخرى.

ويعهد إلى الدولة بالقيام في هذا السياق بدور المنظِّم، فهي المسؤول عن توفير الإطار السياسي المنظَّم، أي عن خلق الظروف الملائمة التي تسمح للمشاركين في النشاط الاقتصادي بمزاولة نشاطهم بحرية قدر الإمكان وبروح التضامن قدر اللازم. وتعتبر الدولة حكما قويا يتحمل مسؤولية احترام قواعد اللعبة، لكنه لا ينبغي له أن يحركها بنفسه.

وفيما يلي، نقدم شرحا مقتضبا لمختلف المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي. وبمعنى أدق يجري الحديث عن منظومة القيم التي يتضمنها اقتصاد السوق الاجتماعي والتي تنتج حتميات سياسية تنظيمية وبذلك أيضا توصيات الممارسة السياسية التي تخص العمل بشأن سياسة التنمية.

وفي ألمانيا، تم في الدستور الألماني تحديد بعض الأسس المهمة التي يبنى عليها اقتصاد السوق الاجتماعي، ومنها كرامة الإنسان وحرية التصرف أو دولة القانون ذات التوجه الاجتماعي. وتمنح هذه الأسس اقتصاد السوق الاجتماعي قاعدة قانونية يمكن لكل مواطن أن يرتكز عليها. وعلى الصعيد الدولي، ذكرت قيم مماثلة متفق حولها ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو اتفاقيات دولية أممية أخرى.

نشاط تطبيقي:

تجمع بعض الأفكار ويجري الحوار مع بعض المشاركين حول موضوعين، وهما: كيف يمكن ترسيخ المبادئ التسعة في نظام اقتصادي معين، وإلى أي حد تطبق هذه المبادئ أو تحقق في بلدهم

أ- الإنسان / الفرد

يعتبر الإنسان وحقه في الحياة الكريمة النواة الأساسية في اقتصاد السوق الاجتماعي، فلكل شخص الحق في الحصول على فرصته لإثبات قدراته في الحياة، كما أن عليه واجب استثمار هذه الفرصة.

وفي الوقت نفسه، يتضمن الفكر التنظيمي الذي يجعل الإنسان محور اهتمامه، كون مزاولة النشاط الاقتصادي وإنتاج الرفاهية ليسا مجرد بضاعة تباع وتشترى، بل يراد بهما توفير شروط حياتية أفضل لكل عنصر من عناصر المجتمع على حدة. ويدل هذا التركيز الأنثروبولوجي المعتمد في اقتصاد السوق الاجتماعي أيضا على اختلاف هذا الأخير عن الأطروحات الجماعية.

ب ـ الحرية

وتعني الحرية بالنسبة للمرء، في إطار مزاولة النشاط الاقتصادي، حرية الاستهلاك وحرية التعاقد وحرية التصرف، كما تعني حرية اختيار مكان العمل وحرية السعي إلى تحقيق أهداف شخصية بالشكل الذي يمكن الفرد من تطوير شخصيته كاملة في إطار تنافس إبداعي مع أشخاص آخرين.

وإن حرية الفرد في السعي إلى تحقيق أهدافه الشخصية هي فقط الكفيلة بتحقيق تنوع اقتصاد سليم وتحقيق قدرته اللازمة على التكيف. وقد برهنت تجارب الأنماط الاقتصادية الاشتراكية المخططة، بشكل ملموس، على أن الحرية الشخصية أمر لا غنى عنه لتحقيق حاجيات المجتمع، لأن الإنسان سيحاول أن يحسن ربحه، طالما توفر على حرية التصرف الاقتصادية، وهو ما يفضي إلى رفاهية أكثر يستفيد منها المجتمع برمته.

ج ـ التنظيم

تنظم الدولة العمليات الاقتصادية تنظيما بنيويا، وذلك لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بالنسبة للمجتمع على أحسن وجه ممكن. إن مجتمعا بدون سياسة تنظيمية هو كمَثَل لعبة بدون قواعد. والقواعد التي تحكم اللعبة يقابلها النظام الذي يحكم الاقتصاد. وتتجلى هذه القواعد بشكل ملموس في القوانين المحددة في القانون العام والقانون الخاص، كالقانون الضريبي أو القانون الاجتماعي في ميدان القانون العام، وقانون العقود أو قانون الشغل في مجال القانون الخاص.

ولولا الإطار التنظيمي لكان الاقتصاد والمجتمع مسرحا تعمه الفوضى ويسوده الظلم. وترتبط كيفية تشكيل النظام الاقتصادي، أو بتعبير أحسن تطوير القواعد، بثقافة كل مجتمع وحاجياته، كما ترتبط أيضا بمستوى التنمية المحقق في الاقتصاد القومي.

وينبغي التمييز في هذا الصدد بين السياسة التنظيمية والسياسة العملية. وتقوم الدولة بمهمة رسم معالم الإطار السياسي الاقتصادي والاجتماعي دون التدخل في التوجيه الذاتي للسوق (التدخلية). ويجب هنا تطوير السياسة التنظيمية في سياق الشفافية و"الحكم الرشيد" ضمانا للمراقبة ولاستمرار التواصل بين الدولة والشعب.

"يعهد المواطنون للدولة بوضع قوانين اللعبة، لكن اللعبة يلعبها المواطنون"

هورست كولر

(تنظيم الحرية، كلمة ألقيت خلال منتدى أرباب العمل "الاقتصاد والمجتمع"، وذلك يوم 15 مارس 2005 ببرلين).

د ـ العدالة

يقصد بالعدالة حسب مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي مزاوجة أنماط مختلفة للعدالة بشكل متوازن، ونذكر منها على سبيل المثال: عدالة المكافأة حسب الإنجاز، عدالة المواكبة الاجتماعية للمحتاجين، عدالة الفرص، عدالة التوزيع، عدالة التبادل، عدالة السوق، عدالة المشاركة والعدالة بين الأجيال أو العدالة المنصفة.

يتعلق الأمر إذن بمفهوم مركب للعدالة. وتؤدي مفاهيم العدالة في الغالب إلى حدوث نزاعات حول الأهداف، ولا يمكن تحقيق هذه المفاهيم في آن واحد، كعدالة المكافأة حسب الإنجاز وعدالة المواكبة الاجتماعية للمحتاجين.[12]

---

[12] للاطلاع على الشرح التفصيلي لمختلف أشكال العدالة يرجى مراجعة الموسوعة:
رولف هـ. هاسه، هيرمان شنايدر، كلاوس فايكلت (الناشرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، شونينج، 2002، ص. 355 وما بعدها

إن هدف العدالة الاجتماعية هو تطوير تعايش سلمي والمحافظة قدر الإمكان على ضآلة الفوارق الاجتماعية دون المعادلة بين الإنجازات المختلفة.

هـ ـ المسؤولية

تعتبر المسؤولية قيمة اجتماعية لا غنى عنها لبناء مجتمع سليم. والحرية والمسؤولية هما مفهومان متشابكان لمجتمع منفتح. وبدون مسؤولية تأخذ الحرية منحى العشوائية والاعتباطية وتقوض أسسها الخاصة.

المسؤولية الفردية

يعتبر كل شخص مسؤولا أولا عن تصرفاته الخاصة التي يمكن أن يحاسب عليها. ولا يمكن لأحد أن ينهض بأعباء الآخرين إلا إذا كان قادرا على النهوض بأعبائه الشخصية.

المسؤولية الاجتماعية

على من يستطيع النهوض بأعبائه الخاصة ألا يتملص من القيام بمسؤولية التضامن مع الآخرين. وتعني المسؤولية أيضا المسؤولية عن الآخر وعن المجتمع ككل، وتتجلى في النهوض بأعباء من لا حيلة لهم، كالأطفال والمرضى والمسنين، أو في دعم مؤسسات مجتمعية هامة كالأسرة.

وينضاف إلى هذا الموضوع موضوع حماية البيئة، إذ تزداد الحاجة إلى التعامل مع موارد الكون بروح المسؤولية والمحافظة عليها حتى تستفيد منها الأجيال الصاعدة. ويتحمل الجميع كذلك مسؤولية السلم والتنمية المستدامة في داخل البلاد كما في العالم.

ز ـ الإنجاز

تأسيسا على حرية التصرف، تمنح لكل شخص فرصة لتطوير إنجازه الشخصي ولبلوغ أحسن حصيلة في السوق، ولهذا يعتبر العمل أو الإنجاز الشخصي أساس كل نجاح اقتصادي بالنسبة للفرد كما بالنسبة للمجتمع ككل، ولهذا يجب أن يكون المعيار المحدد للدخل هو إنجاز الفرد بالدرجة الأولى (عدالة المكافأة حسب الإنجاز). وفي حالة عدم احترام مبدأ الإنجاز فلا يمكن إلا أن ننتظر أخطارا كهجرة الكفاءات العالية وظهور السوق السوداء وتراجع الإنتاجية. ولا يمكن لأي مجتمع أن يعتمد لمدة طويلة على اقتصاد معاد للإنجاز وقائم على المداخيل غير المنتجة.

ومن جهة أخرى، يكتمل مبدأ الإنجاز بقيم كالتضامن والمساعدة الذاتية. وسيكون هناك دائما أشخاص لا يقدرون على كسب دخل خاص كاف بسبب المرض أو نتيجة إقصائهم من سوق الشغل بدون ذنب يذكر.

"إن ملك كل شخص لقوة عمله الخاصة هو أصل كل ملك آخر، لهذا يجب أن يكون هذا الملك مقدسا ومبجلا قبل أي شيء آخر".

آدم سميث

(بحث بخصوص ماهية ثروة الشعوب ومصادرها، 1999، ترجمة م. شترايسلر ونشر إ. و. شترايسلر، ديسلدورف، ص. 190)

و ـ التضامن

ينبني التضامن على تلاحم الناس فيما بينهم. إنه الشرط الأخلاقي الذي يمكن من بلوغ الهدف المتمثل في الصالح العام. ويُحث على إخضاع المصالح الشخصية للمصلحة المشتركة بفضل الوعي بأنه لا يمكن مواجهة التحديات المشتركة إلا بالجهود المشتركة. إن المجتمع الذي يدمج مبدأ التضامن سوف يعيش في سلم اجتماعي وسيكون بالتالي مجتمعا مستقرا ودائم النجاح. إن مبدأ التضامن هو مبدأ قائم على التبادل، وليس طريقا أحادية الاتجاه. وكل شخص يقوم بكل ما بوسعه ولا ينبغي له أن يتملص من المسؤولية، وإلا فقد حقه الأخلاقي في مطالبة الآخرين بالتضامن معه.

ح ـ المساعدة الذاتية أولا

إن الإنسان مطالب بتقرير مصيره بنفسه وتقديم المساعدة الذاتية على المساعدة من الآخرين. ويقتضي هذا المبدأ أنه لا ينبغي لأي تشكيلة اجتماعية أن تقوم بمهام يمكن للفرد أو لتشكيلة اجتماعية أقل منزلة القيام بها، على الأقل بنفس المستوى من الجودة، اعتمادا على الطاقة الذاتية والمسؤولية الفردية.

وبعد الفرد يأتي دور الأسرة في الاعتناء بأعضائها، وتليها الجماعة إلخ. وبهذا نضمن أن تقديم المساعدة سيتم بفعالية وعلى أحسن مستوى، كما نضمن أن العبء لن يكون ثقيلا لدرجة لا تطاق ولا خفيفا للغاية.

ط ـ الصالح العام

إن الإنسان عضو مرتبط بالمجتمع وليس فردا مستقلا عن الروابط الاجتماعية. وللإنسان باعتباره كائنا اجتماعيا حقوق كما أن عليه واجبات للمشاركة في خدمة الصالح العام. ويعني الصالح العام الخير للمجتمع ككل. وتوجد المعايير المعتمدة في قياس الصالح العام ضمن نظام الأصول والقيم التي يحكمها الإجماع في مجتمع ما. ويراد بالصالح العام في المجال الاقتصادي مسؤولية الفرد في المساهمة في قيام الرخاء المجتمعي وحقه أيضا في أخذ نصيبه من هذا الرخاء.

ويولي اقتصاد السوق الاجتماعي مكانة خاصة للضرائب والجبايات الأخرى مثلا، فهي تمكن من تمويل الأشغال العمومية التي تقوم بها الدولة، كالبنية التحتية والدعم الاقتصادي والخدمات الاجتماعية. وهذا ما نص عليه بوضوح الفصل 14 من الدستور الألماني. "المُلك يلزم".

ومن هذه المبادئ الأساسية يمكن لأي دولة أو أي مجتمع أن يطور لنفسه نظاما ذا أهداف اقتصادية واجتماعية يراد بلوغها. وهذه قضية يترك الحسم فيها لكل مجتمع بنفسه وينبغي أن تقدم في إطار نقاش عام.

3. الشروط الاجتماعية والاقتصادية المسبقة لاقتصاد السوق الاجتماعي

سؤال: ما هي الهياكل المؤسساتية والسياسية التي تلقى الدعم بحكم نهج الدولة لسياسة اقتصاد السوق الاجتماعي؟

تنتج عن المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي المشروحة أعلاه شروط مجتمعية واقتصادية ومؤسساتية لتطوير اقتصاد السوق الاجتماعي الذي له أيضا، باعتباره مقاربة سياسية ومجتمعية، تأثير إيجابي على تكوين الدولة وعلى مواصلة تطوير قواعد الشفافية والحكم الرشيد. ويتطلب النظام السياسي والاقتصادي في مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي إطارا قانونيا وأمنا قضائيا تعمل الدولة على خلقهما.

وبذلك يتم دعم جهاز الدولة الإداري الفعال الذي يعتبر مؤسسة قانونية قادرة على القيام بالمهام المذكورة، كما يتم دعم الجهاز القضائي المستقل. ومن جهة أخرى يحتاج اقتصاد السوق الاجتماعي أيضا إلى مواطنين ناضجين وقادرين على الإنجاز يسعون بأنفسهم إلى بلوغ أهدافهم الاقتصادية، ولهذا يقوم اقتصاد السوق الاجتماعي بدعم روح المقاولة والطبقة الوسطى القوية اللذين يعتبران أساس التنمية الاقتصادية المستدامة.

والشروط المجتمعية والاقتصادية لاقتصاد السوق الاجتماعي هي ضمان مبدأ المنافسة ونظام سوق فعال يمكن من ولوج السوق بحرية، وهي أيضا الحق في الملكية الخاصة وحرية التعاقد وسيادة القانون والسياسة الاقتصادية المقننة والمستقرة والاستقرار النقدي والتأمين الأساسي للأملاك العامة من طرف المؤسسات العمومية وعن طريق ترسيخ هدف العدالة الاجتماعية.

السياسة التنظيمية بدلا من السياسة العملية

أ ـ تنظيم المنافسة

المنافسة هي منهجية للتجديد. وتمكّن المنافسة الحلول الجيدة (منتجات، أفكار، أحزاب) من التغلب على الحلول السيئة.

وبناء عليه يوجد في المنافسة مجموعتين أو أكثر تتنافس على شئ ما. وتكمن المنافسة الاقتصادية في التنافس حول الاعمال التجارية. ويجب على أصحاب العرض والطلب أن يوفروا شروطا تجارية ملائمة لشركائهم التجاريين حتى يكونوا ناجحين في الأسواق.[13] وتعني المنافسة الحرة أنه بإمكان كل مشارك مبدئيا الدخول إلى السوق (لا عراقيل تمنع الدخول) أو الخروج منه (لا عراقيل تمنع الخروج) بشكل دائم ومتكرر.

ُحدّدُ قوّةً رسميةً نحو الأشخاص الخاصّين لكن أيضاً قِوة عملياتِ مراقبة الإقتصادية الخاصّةِ لأن تُجبرُ أيّ مشارك سوق بشكل مستمر لعَرْض شروطِ العمل المناسبةِ.

وتقوم المنافسة في إطار اقتصاد السوق ببعض الوظائف الهامة، إذ أنها تحدد سلطة الدولة على الأشخاص الخاصين، كما أنها تراقب القوة الاقتصادية الخاصة، لأنها تلزم كل مشارك في السوق بتقديم شروط تجارية ملائمة. وبهذا فإن المنافسة هي التي توفر للناس قدرا كبيرا من الحرية من خلال تضييق سلطة الدولة وكذلك السلطة الخاصة.

إن المنافسة حسب منظور اقتصاد السوق الاجتماعي هي ذلك النموذج المتميز الذي يمكن تحقيق تقدم اقتصادي ومجتمعي وكذلك الاستجابة لاحتياجات المجتمع على أكمل وجه. وقد عرّف أحد مؤسسي اقتصاد السوق الاجتماعي، فالتر أويكن، نظام المنافسة على أنه النموذج الثالث للنظام الاقتصادي إلى جانب نمط اقتصاد الإدارة المركزية ونمط النظام الاقتصادي الاحتكاري. إلا أن نظام المنافسة لا يتحقق من تلقاء نفسه عن طريق "سياسة دعه يفعل". وللتحكم على الدوام في مسألة النزاعات الجديدة حول المصالح ومنع ظهور سلطة أحادية الجانب لبعض الأشخاص أو لمجموعة من الناس، يمنع تمركز صلاحيات اتخاذ القرار عن طريق نظام تنافسي فعال، [14]حيث تسود سيادة المستهلك الذي يوجه بنفسه العملية الاقتصادية من خلال قراراته الخاصة.

وعلى كل حال، فإن على الدولة أن تقوم بدور الإشراف لمنع الميول الاحتكارية لكي لا تتشوه المنافسة. وعلى الدولة أن توفر الأطر التي تمكن من الحفاظ على المبادئ التوجيهية للمنافسة

ولهذا يجب منع الاحتكارات والكارتلات، لأنها تسعى إلى منافسة غير منصفة. وعكس نموذج المنافسة الأمريكي مثلا، يرى اقتصاد السوق الاجتماعي تدمير الاحتكارات الطبيعية أمرا لا جدوى منه، إذ يجب إخضاعها بدلا من ذلك إلى مراقبة الدولة، كما يجب منع استغلال مراكز السلطة.[15] ويمكن لبعض الاستثناءات المتعلقة بمنع الاحتكار لمدة معينة أن تكون ذات مغزى إذا تعلق الأمر باقتصادات قومية في طور التطور.

---

[13] اظر رولف هـ. هاسه، هيرمان شنايدر، كلاوس فايكلت (الناشرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، شونينج، 2002، ص. 455

[14] نظر هـ. يورغ تيمه: اقتصاد السوق الاجتماعي ـ مخططه التنظيمي وبناؤه بواسطة السياسة الاقتصادية، ك. هـ. بيك، 1991، ص. 16 وما بعدها وانظر أيضا رولف هـ. هاسه، هيرمان شنايدر، كلاوس فايكلت (الناشرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، شونينج، 2002، ص. 35 وما بعده

[15]انظر يورغ م. فينتربيرغ: اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا ـ تاريخه وحاضره ومستقبله، ص. 5

وظائف المنافسة في اقتصاد السوق الاجتماعي

الوظائف السياسية الكلاسيكية للمنافسة

- تقليص سلطة الدولة على الأشخاص الخاصين
- مراقبة السلطة الاقتصادية الخاصة

الوظائف الساكنة للمنافسة

- تكوين عرض البضائع وفق إحتياجات المستهلكين
- استعمال مثالي لعوامل الإنتاج
- توزيع الدخل حسب أداء السوق

الوظائف الديناميكية للمنافسة

- تجديد المنتجات وإجراءات الإنتاج
- التقليد وإجمالا القدرة العالية على التكييف

المصدر: رولف هـ. هاسي، هيرمان شنايدر، كلاوس فايجلت (الناشرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، شونينج، 2002، صفحة 457.

ويدعم التقييد ومنع الاحتكارات العمل الحر الذي يشكل العمود الفقري لاقتصاد. وإذا شجعت السياسة الاقتصادية العامة للدولة رغبة الأشخاص في تحقيق أفكارهم باستقلالية وبمسؤولية فردية، فإن الكثيرين منهم سيستغلون هذه الفرصة وسينشئون أعمال خاصة بهم. إن المرونة والتكيف والإبداع هي عناصر تلازم المشاريع الصغرى والمتوسطة التي تشكل الطبقة الوسطى. والطبقة الوسطى القوية هي التي تضمن الإبداع والتجديد في الاقتصاد.

ب ـ نظام السوق والدخول الحر إلى السوق

تؤدي الأسعار في اقتصاد السوق الاجتماعي وظيفة توجيهية أساسية وتمكن من تنفيذ قرارات الوحدات الاقتصادية، باعتبارها مؤشرا للندرة. ولهذا يعتبر وجود نظام فعال للأسعار أمرا فائق الأهمية بالنسبة لاقتصاد السوق الاجتماعي.

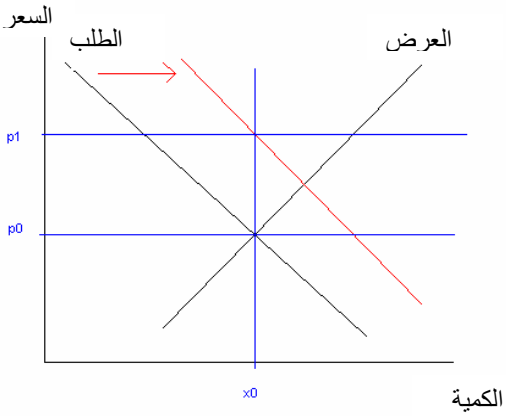

ويتحدد سعر السلع في السوق الحر من خلال نظام العرض والطلب، شريطة أن يتوفر قدر كاف من المعلومات أو أن تكون أسواق الدولة متكاملة بشكل كاف، كما يشترط تكافؤ الفرص وكذلك تساوي الحقوق والواجبات بين المشاركين في السوق. [16]وهذا يعني بشكل جد ملموس ضرورة تمكين كل مشارك في السوق من ولوج السوق بحرية، وذلك عن طريق إزالة معوقات الدخول إلى السوق، ومنها الفساد والاحتكار والمحسوبية، فلا يجب أن تتمكن أي جهة من التأثير في سعر السوق لصالحها، سواء أتعلق الأمر بأصحاب العرض أم بأصحاب الطلب. وتتأسس كل التعاملات على الاتفاقات المتبادلة (حرية التعاقد) دون أي تأثير إكراهي تمارسه الدولة أو هيئات اجتماعية أخرى (التدخل).

ج ـ الملكية الخاصة

لا تقوم أسس اقتصاد سوق اجتماعي ذي دور جيد على كون قوة العمل والمعرفة هما وحدهما اللتان تخصان

[16]وينفريد يونغ (الناشر)، اقتصاد السوق الاجتماعي، نظام اقتصادي للدول النامية، المعهد الدولي، مؤسسة كونراد أديناور، 1990، ص. 114 وما بعدها

الأشخاص إلى حد كبير، بل تضاف إليهما أيضا عناصر أخرى، كالمنازل والأملاك العقارية والأثاث والمصانع والآلات والنقود والأوراق التجارية وحقوق التقاعد، حيث أن هؤلاء الأشخاص هم الذين يقررون مصير ممتلكاتهم، إذ يمكنهم تأجيرها، كما يمكنهم رهنها أو نقلها أو إهداءها أو توريثها، ويمكنهم أيضا استخدامها لخلق أماكن العمل وأيضا تعديلها او تخفيضها..

وتساعد الملكية الخاصة، بحكم ارتباطها بسلطة التصرف في الأموال والممتلكات، على تطوير شخصية الإنسان، كما تساعد على بناء الأسرة والحفاظ عليها،[17] غير أن الملكية تخضع أيضا للواجب الاجتماعي، إذ يجب على الفرد أن يوظفها في خدمة الصالح العام.

د ـ حرية التعاقد

تعد حرية التعاقد أيضا شرطا بالنسبة للمنافسة، على غرار الملكية الخاصة. وهي تعني أن تتوفر للمشاركين في السوق يجب حرية إبرام الاتفاقيات فيما بينهم دون قيود خارجية. إن حرية التعاقد هي عنصر لا غنى عنه لتنظيم المنافسة، لأن القرارات الاقتصادية الفردية يجب أن تُضمن في إطار تعاقدي وبطريقة لامركزية.

ولحرية التعاقد حدود طبعا، حيث لا ينبغي أن تستغل استغلالا سيئا يهدف إلى خرق نظام المنافسة أو إزاحته. وأيضا فإن العقود تعتبر باطلة، إن هي خرجت عن الأعراف والآداب الإنسانية العامة. وعلاوة على ذلك فإن لمبدإ المسؤولية أهمية أيضا. وإن الفاعلين في السوق الذين يمكن أن يُحمَّلوا المسؤولية عن عقودهم، هم فقط الذين سيتصرفون بمسؤولية.

هـ ـ سيادة القانون

يقصد بدولة القانون تلك الدولة التي ترتبط فيها السلطة العمومية بنظام القيم والقوانين الذي يتسم بالموضوعية وبثبات أصوله، وكذلك باستمرار فعالية هذه الأصول بوجه عام. وعلى نقيض الدولة الاستبدادية، فإن القوانين هي التي تحدد سلطة الدولة بشكل إجمالي، وذلك بقصد حماية المواطنين من التعسف (تعريف رسمي لدولة القانون). إن جودة البنيات التحتية المؤسساتية، ومنها مثلا النظام القانوني، وكذا قدرة جهاز قضائي مستقل على تحقيق بعض المبادئ على أرض الواقع، كالملكية الخاصة والمنافسة والتشريع الاقتصادي، تشكلان معا أساس فعالية وازدهار اقتصاد السوق.

ويلعب مبدأ المسؤولية القانونية هنا دورا حاسما لضمان عملية تأمين خطط المشاركين في السوق، إذ يجب أن يتمتع كل فرد وكل عمل تجاري بالأمن القانوني لكي يكون قادرا على تخطيط نشاطاته.

> "بدون قانون لا وجود لنظام منافسة منصف ولا لأمن تعاقدي ولا لاعتمادية على حدوث تسديد الأموال ولا لالتزام بمواعيد التسليم ولا لتجارة دولية ولا لاستثمارات خارجية مباشرة".
>
> *رومان هيرتسوك، الرئيس الألماني السابق.* [18]

و ـ سياسة اقتصادية منظمة وثابتة

يعتبر وجود سياسة اقتصادية منظمة ودائمة، إلى جانب سيادة القانون، ركيزة أخرى أساسية لتأمين عملية التخطيط. وتعد المنافسة في حد ذاتها عملية جد ديناميكية

[17] انظر رولف هـ. هاسه، هيرمان شنايدر، كلاوس فايكلت (الناشرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، شونينج، 2002، ص. 156

[18] كلمة ألقيت حول موضوع: "الإرث الأوروبي، مستقبل أوروبا" بمناسبة منح الأكاديمية القانونية الوطنية خاركوف الدكتوراه الفخرية لصاحب الكلمة، 06 فبراير 1998
http://www.bundespraesident.de/Reden-und-Interviews/Reden-Roman-Herzog-,11072.12091/Ansprache-von-Bundespraesident.htm

تتسبب في التغيير الدائم للمخاطر الحقيقية والشروط العامة وظروف عمل كل وحدة اقتصادية. وحتى لا نزيد الأمور تعقيدا وإرباكا عن طريق القيام بإجراءات سياسية واقتصادية، لا بد أن تقوم الدولة بممارسة سياسة اقتصادية ثابتة ومستمرة.[19] ويتجلى هذا الخطر خصوصا في الدول النامية ويتمثل في فقدان أصحاب العمل والمستهلكين الثقة اللازمة بسبب مبادرات سياسية تعسفية أو بسبب التدخل في الأحداث الاقتصادية، وهو ما يجعلهم ينقطعون عن الاستثمار أو يقلعون عن المشاريع الطويلة المدى.

ز ـ الاستقرار النقدي

تتميز الاقتصادات القومية التي تستعمل فيها النقود كوسيلة للأداء وللمحافظة على القيمة عن تلك التي لا تعتمد النقود أثناء تبادل البضائع (اقتصاديات تبادل المواد الطبيعة) بفعالية اقتصادية أكبر وبذلك برخاء أكثر (انخفاض تكاليف التعاملات التجارية)، غير أن الفوائد الاقتصادية للنقود لا يمكن تحقيقها بالكامل إلا إذا بقيت قيمة النقود مستقرة، حيث أن التضخم أو التضخم المفرط يؤديان إلى اختفائها جزئيا أو حتى كليا.[20]

ولهذا يعد استقرار مستوى الأسعار هدفا أوليا بالنسبة للسياسة النقدية للمؤسسة التي تتولى هذه المهمة (البنك الاتحادي الألماني في ألمانيا والبنك المركزي الأوروبي في أوروبا).

وتعتبر العملة مستقرة على مستوى الاقتصاد الداخلي إذا بقيت القدرة الشرائية مستقرة، بيد أن القدرة الشرائية ترتبط بتطور الأسعار، فإذا ارتفعت الأسعار، فإننا نحصل على بضائع أقل بقدر معين من الوحدات النقدية. وتقع معادلة التغيرات الطارئة على أسعار بعض البضائع في الغالب عبر تطورات سعرية معاكسة بالنسبة لبضائع أخرى، ولهذا فلا نتحدث عن تغير القدرة الشرائية إلا إذا طرأ تغير على متوسط الأسعار على مدى مدة زمنية أطول. ويحدث استقرار العملة على مستوى الاقتصاد الداخلي أو استقرار داخلي لقيمة النقود عندما يبقى مستوى الأسعار مستقرا بشكل دائم في داخل البلد أو داخل منطقة استعمال العملة.

ح ـ تدخل الدولة عند عجز السوق

هناك قطاعات اقتصادية واجتماعية تشهد عجز السوق نظرا لعدم مراعاة العوامل الخارجية ضمن الاعتبارات الاقتصادية الفردية. وهذا يعني أن التكاليف الاجتماعية، مثلا تلك المرتبطة بالتلوث البيئي، التي لا يجبر المتسبب فيها على تسديد الأسعار، تمرر عن طريق تدابير حكومية، إذ يمكن مثلا فرض ضريبة استهلاك المواد البيئية التي لا وجود لأسعار لها في السوق، كالماء والهواء والمناظر الطبيعية، للتعبير عن ندرة هذه الموارد.

ولهذا فلا بد من توسيع دائرة الحسابات الاقتصادية الفردية لتشمل التكاليف الاجتماعية، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير ملائمة بهدف تحويل التأثيرات الخارجية لتصبح داخلية. ولا يجب أن تقوم الدولة بتوفير السلع العامة التي لا يغطي السوق الحاجة إليها بالشكل الكافي، إذ من الممكن أيضا أن يعهد بذلك إلى القطاع الخاص، بينما تقوم الدولة فقط بمراقبة تغطية الحاجيات اللازمة (تتحمل الدولة مسؤولية الضمان لكنها لا تتحمل المسؤولية للنشاط ذاته).

وفي حالة سير العرض في سوق العمل بشكل غير طبيعي، فيجب أيضا اتخاذ احتياطات سياسية واقتصادية تمنع انخفاض تعريفة الأجور. وهكذا اضطر العمال في ألمانيا في بداية الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر

---

[19] انظر هـ. يورغ تيمه: اقتصاد السوق الاجتماعي ـ مخططه التنظيمي وبناؤه بواسطة السياسة الاقتصادية، ك. هـ. بيك، 1991، ص. 19

[20] انظر رولف هـ. هاسه، هيرمان شنايدر، كلاوس فايكلت (الناشرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، شونينج، 2002، ص. 235

إلى العمل أكثر بسبب انخفاض الأجور، وذلك من أجل تحقيق دخل يؤمن معيشتهم، وهو ما أدى إلى انخفاض أكثر للأجور. وهنا أحدثت السياسة الاقتصادية نظام استقلالية الأجور في اقتصاد السوق الاجتماعي، وهذا النظام يؤمنه الدستور الألماني ويسمح بشكل خاص بتأسيس النقابات، أي اتحادات العمال، التي تتفاوض مع ممثلي أصحاب العمل بشأن تعريفة الأجور.[21]

ط ـ العدالة الاجتماعية

"تعد المسؤولية الذاتية والمبادرة الشخصية والملكية الخاصة من العناصر الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي الذي يعتبر بمثابة نظام اجتماعي يمكن أن تتواءم فيه الحرية الشخصية وتكافؤ الفرص والثراء المتنامي مع التقدم الاجتماعي الذي يضمنه العمل. وأود أن أعرف ممارسة اقتصاد السوق الاجتماعي على أنها محاولة لربط الحرية بالنظام لتحقيق عدالة أكثر."

لودفيج إيرهارد

إن اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصاد سوق يربط المنافسة بالعدالة الاجتماعية. والعدالة الاجتماعية تتحقق خاصة عن طريق سياسة حكومية تعمل على إعادة توزيع الثروة. وتوفّر المبالغ اللازمة لذلك من إيرادات الدولة المتكونة بدورها أساسا من الضرائب والجبايات التي يتحملها العاملون المنتجون في المجتمع. وفيما يعتبر تضامن الأقوياء مع الضعفاء أمرا "تفرضه" الدولة بهذه الطريقة، فلا بد أن نأخذ على عاتقنا ضرورة بناء سياسة خلق التوازن الاجتماعي بناء معتدلا وفعالا يراعي التفاوتات الاجتماعية، حتى لا يكون لها أثر غير منتج.[22] ويجب أن تتحقق عدالة المواكبة الاجتماعية للمحتاجين عن طريق تمويل محايد على مستوى المنافسة، ونعني بذلك أن الإنتاج الذي تفرض عليه الضرائب لا ينبغي أن يؤثر على المنافسة تأثيرا سلبيا مباشرا.

ولتصحيح التوزيع الأساسي للدخل، لا بد من نهج سياسة دخل حكومية وفق منظور السياسة الاجتماعية. وتندرج ضمن ذلك في اقتصاد السوق الاجتماعي الضرائب التصاعدية على الدخل وكذلك نظام الإعانات بدل الدخل الذي يحمي الأشخاص ضد انخفاض دخلهم بشكل حاد بسبب المرض أو البطالة أو الشيخوخة مثلا.[23]

ويقع تخطي الحدود الفاصلة بين الدولة ذات التوجه الاجتماعي ودولة الرخاء عندما ينتزع من الفرد سعيه إلى تأمين عيشه ومستقبله (يقصد بذلك الازدراء بمبدأ المساعدة الذاتية أولا والغلواء في مبدأ التضامن) ويشجع من ثم على انتشار فكر المطالبة بالحقوق والمكتسبات. وهذا الأمر سوف يهدد قدرة الاقتصاد القومي الوطنية والدولية على الإنجاز، وذلك عن طريق إثقال كاهل المقاولات والمواطنين بالضرائب والجبايات الاجتماعية.[24]

---

[21] نظر يورغ م. فينتربيرغ: اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا ـ تاريخه وحاضره ومستقبله، ص. 6

[22] انظر رولف هـ. هاسه، هيرمان شنايدر، كلاوس فايكلت (الناشرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، شونينج، 2002، ص. 357

[23] انظر يورغ م. فينتربيرغ: اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا ـ تاريخه وحاضره ومستقبله، ص. 6

[24] انظر رولف هـ. هاسه، هيرمان شنايدر، كلاوس فايكلت (الناشرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، شونينج، 2002، ص. 399

4. أدوار اللاعبين الفرديين ومجالات المسؤولية في السياسة الاقتصادية

سؤال: ما هي أنواع متخذي القرار في المجتمع، ما هي مهامهم، ومن يضع السياسة الاجتماعية والاقتصادية؟

تصاغ القرارات الاقتصادية أولا في العقود المبرمة بين طرفين متفاوضين. وتمثل كل عملية شراء إبرامَ العقد.

وهناك عدد كبير من الفاعلين ومن التجمعات، أي من المشاركين في السياسة الاقتصادية الذين يحاولون التأثير في هذه العقود وتوجيهها وتشكيلها، كما يحاولون، إلى جانب التأثير في الأحداث الاقتصادية، تحويل وضع يعتبرونه غير مرض إلى وضع آخر ينشدونه ويرجون تحقيقه، وهذا يعني أنهم يمارسون السياسة الاقتصادية. وينتظم الفاعلون في اتحادات المصالح سعيا إلى تحقيق أفضل لمساعيهم.

وتتفرع اتحادات المصالح هذه إلى ثلاثة تيارات رئيسة:

1. مصالح أصحاب العمل - الربح واستقرار الوضع الاقتصادي مثلا

2. مصالح الأسر الخاصة (المستخدمون) - مستوى معيشي جيد جدا وطويل الأمد،

3. مصالح اقتصادية للدولة أو على الأحرى لمتخذي القرار العام للوصول إلى أهداف اجتماعية عليا. [25]

ويمكن تقسيم هؤلاء اللاعبون ثانية إلى مجموعات، فمنهم أصحاب القرار (كالبرلمان والحكومة والبنك المركزي والمجموعات الاقليمية والمحلية والفوقومية) ومنهم أصحاب النفوذ (كالغرف والشركاء الاجتماعيين والرابطات الاقتصادية).

وأصحاب القرار يتمثلون في المؤسسات الحكومية أو المؤسسات المكلفة من طرف الدولة. وتؤثر هذه المؤسسات من خلال عملها بشكل فاعل في النظام الاقتصادي والبنية الاقتصادية والعملية الاقتصادية. وتعتبر هيئة ما "حكومية"، إذا كان بمقدورها ممارسة الإكراه المشروع على متلقي الإجراء المتخذ في حقه، قصد تنفيذ القرارات التي اتخذتها، فتتصرف بالتالي بسيادة مجيزة الشيء أو مانعة إياه.

وتختلف مجموعة أصحاب القرار الممكن تعريفها بوضوح عن مجموعة أصحاب النفوذ، حيث أن هؤلاء لا يملكون صلاحية التصرف بسيادة، غير أنه بإمكانهم، ولا جدال في ذلك، أن يصنعوا القرارات السياسية أو أن يؤثروا فيها على الأقل. وبتعبير ملموس، تتجلى إمكانياتهم في نقد أو إسداء المشورة للهيئات المخول لها اتخاذ القرارات الملزمة قانونا، أي أصحاب القرار. ويمكن لأصحاب النفوذ أن يقوموا بذلك أيضا من خلال التصريح بآرائهم علنا بخصوص مواضيع اقتصادية ذات أهمية ومن ثم إثارة النقاش العام. وهم أنفسهم لا يخضعون عادة لأي مراقبة سياسية أثناء ذلك.[26]

وتعتبر مجموعة أصحاب النفوذ ذات أهمية بالغة أيضا بالنسبة لسياسة اقتصادية حيوية. ولأن كل مجموعة من المجموعات المشاركة في الأحداث الاقتصادية لها مصالحها الخاصة، حيث تراقب بدقة متناهية مدى تأثير التطورات الاقتصادية والسياسة الاقتصادية في وضعيتها الخاصة، فإن ما يصطلح عليه بأصحاب النفوذ هم بمثابة

[25] انظر غينتر غيتر (الناشر)، اقتصاد السوق البيئي والاجتماعي، نشأته وأسسه وأدواته وسلسلة منشوراته: أسس التكوين السياسي، المجلد الأول، مؤسسة كونراد أديناور، 1997، ص. 86

[26] انظر غينتر غيتر (الناشر)، اقتصاد السوق البيئي والاجتماعي، نشأته وأسسه وأدواته وسلسلة منشوراته: أسس التكوين السياسي، المجلد الأول، مؤسسة كونراد أديناور، 1997، ص. 110

مقياس حراري للسياسة ولأصحاب القرار. وما يلعب دورا هاما جدا هنا هو قيام المقاولين الناضجين بمهامهم وواجباتهم الاقتصادية والمجتمعية بمسؤولية تامة وسعيهم إلى المساهمة في بناء السياسة الاقتصادية بمسؤولية تامة أيضا. ولن يتكثل في اتحادات المصالح النشيطة أيضا سوى المواطنين الناضجين والواثقين من أنفسهم.

ومن المهم أن نخلق نظاما استشاريا منصفا وصريحا بين أصحاب النفوذ وأصحاب القرار، حتى يمكن تطوير قرارات السياسة الاقتصادية في جو النقاش العام. ولتحقيق ذلك فلا بد من استيفاء بعض الشروط المنهجية التي نجملها في الآتي:

ـ الإمكانية القانونية والقدرة الشخصية للمشاركين الاقتصاديين (المقاولين والعمال والمستهلكين وغيرهم)، مما يخول لهم تنظيم صفوفهم والتعبير عن مواقفهم بخصوص مختلف القضايا

ـ ثقافة الحوار والتشاور في المنظمات الحكومية (الحكومة والبرلمان وغيرهما) وتوفير قنوات التواصل مع أصحاب النفوذ (الهيئات الاستشارية وجلسات الاستماع وغير ذلك)

ـ قدرة أصحاب القرار على تنفيذ قراراتهم بشكل مشروع أيضا، أي توفر جهاز إداري فعال وجهاز قضائي مستقل.

وهكذا فإن لاقتصاد السوق الاجتماعي تأثير إيجابي أيضا على تقوية البنيات الديمقراطية والتعددية وكذلك على تطوير النقاش العام والمجتمع المدني (بناء المجتمع).

القسم الثالث

أسئلة نموذجية من العالم العربي ومقاربات الحلول التي يقترحها اقتصاد السوق الاجتماعي

مؤلفين
(حسب الظهور)

طلال أبو غزالة

ولد طلال أبو غزالة في الثاني والعشرين من شهر أبريل (نيسان) سنة 1938 بمدينة يافا، وهو رئيس مؤسّس لمنظمة طلال أبو غزالة، المجموعة العربية الأكبر عالميا للخدمات المتخصّصة في مجالات المحاسبة والاستشارة الإدارية والملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والتدريب والتعليم والخدمات القانونية وتقنية المعلومات والتوظيف والترجمة والنشر والتوزيع.

ماركوس ماركتانّر

يعمل ماركوس ماركتانّر أستاذا مساعدا في قسم الاقتصاد بالجامعة الأمريكية ببيروت (AUB). وكان حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة إلميناو التقنية بألمانيا. وقد تناول في أطروحة الدكتوراه مسألة الاقتصاد السياسي لمسار تحوّل الاقتصادات الاشتراكية سابقا واندماجها. وقبل التحاقه بالجامعة الأمريكية ببيروت، كان ماركوس ماركتانّر تولّـى التدريس والبحث في كلّ من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ويشمل اهتمامه في ميدان البحث مجالات مثل الاقتصاد السياسي وتحليل السياسات العمومية والاقتصادات المتحوّلة والتنمية. ويعمل ماركوس ماركتانّر مستشارا في مجال السياسة العمومية.

غاني غوسي

غاني غوسي أستاذ متعاقد في الاقتصاد السياسي. وقد تولّـى التدريس في جامعة هلمت شميت (جامعة القوات المسلحة الألمانية) بهمبورغ منذ 1979. وهو خبير مشهود له في شؤون الإسلام ومتضلّع في اقتصاد السوق الاجتماعي.

ولد غاني غوسي سنة 1932 بمدينة كابول أين درس في المدرسة الألمانية. وإثر حصوله على التأهيل (الدكتوراه الثانية) سنة 1964 من جامعة برن، شرع سنة 1965 في التدريس بوصفه أستاذا في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة كابول. وفيما بين سنتيْ 1966 و 1974، تولّـى أيضا منصب محافظ البنك المركزي الأفغاني. وبعد بضع سنوات قضاها في الولايات المتحدة الأمريكية لتعميق بحوثه، عاد سنة 1977 إلى ألمانيا ليباشر التدريس بالجامعة.

يوسف منصور

يشغل يوسف منصور حالياً منصب المدير التنفيذي والخبير الإستشاري في مكتب الاستشارة "EnConsult". وقد شغل سابقا الوظائف التالية : مدير عام لجنة تنظيم قطاع الاتصالات (TRC)، وممثل مقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالكويت (UNDP)، ورئيس مدير عامّ المجلس الأردني للاستثمار (JIB)، ورئيس مدير عامّ الوكالة الأردنية لتنمية المؤسسات والاستثمار (JADE).

القيَم في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية

رؤية عربية

بقلم طلال أبو غزالة

في الستينيات، وأنا طالب في الجامعة، كانت إحدى أهمّ القضايا التي نتداولها، قضية نظريات الاقتصاد الكلّي ومدى إمكانية تطبيقها على سياسة الدولة لإدارة الاقتصاد. أو بعبارة أدقّ كان محور انشغالنا إيجابيات وسلبيات كلّ من هذه النظريات والفرق بين النظرية والتطبيق. كانت تلك فترة الحرب الباردة بين الشرق والغرب وجذوة واشتداد هذه النظريات حيث أمكن مشاهدة تطبيق هذه النظريات على ارض الواقع، وخاصّة في أوروبا. فالشيوعية والرأسمالية كانتا النموذجين السياسيين السائدين مع مكافئيهما الاقتصاديْن على طرفيْ مجال الطيْف، ألا وهما الاقتصاد القائم على التخطيط المركزيّ، من جهة، واقتصاد السوق الحرّ، من جهة أخرى. ورغم استحالة وجود أيّ من طرفيْ مجال الطيف بشكل كامل من الناحية العملية، إلاّ أنّ الاختلاف كان كافيا لإثارة جدل أكاديمي وسياسي حول أيّهما الأفضل.

دار الزمن دورته، وها نحن نجد النظريتيْن المختلفتين لا تزالان تدرّسان وتناقشان في الجامعات من باب تدريب الطلبة على التحليل الاقتصادي وتأويل نتائجه أو من باب تقييم فاعلية أو نجاح تطبيق نظرية معيّنة، من أجل تحفيزهم على التفكير المستقل واتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية الحرّة دون تبعيّة عمياء للمروّجين لهذه النظرية السائدة أو تلك. أمّا في المجال السياسي، فإنّنا نكاد نجزم أنّ الحكومات حادت عن التخطيط المركزي لصالح اقتصاد السوق.

واقتصاد السوق يُنظر إليه باعتباره يوفّر فرص ناجعة وحوافز أفضل لتطوير سلع جديدة (في نطاق المنافسة)، وباعتبار أنّ الحكومات فيه لا تضطلع بالضرورة بدور مقدّم السلع ومسدي الخدمات، بل هي بالأحرى تؤدّي دور المعاضد والمنظّم. وهذا صحيح، ليس من وجهة نظر الاقتصاد الكليّ فحسب، أي نظرة الدول والحكومات، بل ومن وجهة نظر الاقتصاد الجزئي، أي نظرة أفراد الشعب، سواء تعلّق الأمر بالمستهلكين أو بعالم الأعمال. ونجد في الصين مثالا تقليديا راهنا على ذلك حيث نتج عن استبعاد التخطيط الاقتصادي المركزي الصِّرف لفائدة اقتصاد السوق نموّ خياليّ، وهو مثال قد غدا يحتذى من قبَل عديد البلدان الأخرى في المنطقة العربية وأوروبا وغيرها.

ومن البديهي أنّه لا يوجد نظام مثالي وأنّ لاقتصاد السوق نواحيه السلبية، لكنّ مكمن تميّزه يتمثل في اعترافه الجوهري بطموحات الفرد الأساسية، ألا وهي تقرير المصير وحرّية الإرادة والسعي إلى تحقيق الأهداف الذاتية.

إنّ هذه الرغبة الجامحة في تحقيق الذاتية هي الحاجز الأكبر المتصدّي لأيّ شكل من أشكال المنهجية القائمة على الاقتصاد ذي التخطيط المركزي. فليس ثمّة اقتصاد دولة واحد قادر على التوقع فالاستجابة للحاجات الفردية لشعبها. إن كلّ مدير عامّ لشركة ما يعلم أنّ عليه المتابعة الوثيقة للغاية للسوق وتحوّلاتها المتسارعة. والأسواق إنّما هي تتألّف من أفراد لهم طموحاتهم الخاصّة ورغباتهم وحاجاتهم وطلباتهم، وإن لم تتمّ تلبيتها بشكل مُرض فإنّ المنافسين سيكونون هم الفائزين.

وهذا الأمر اليسير على الفهم في مجال التجارة هو ذاته الذي نتبيّنه عند تفحص نظرة الفرد تجاه الدولة والخدمات التي توفّرها. إن أهمية الحكومات تكمن في أنّها تقدّم خدمات يحتاج إليها الفرد ويرغب فيها و تتفاعل تبعا لذلك مع تلك التغيرات.

ثمّ إنّ الإقرار بدور الفرد على هذا النحو صعب التحقيق في إطار مقاربة مركزية مع ما تتسم به من غياب أسواق تنافسية. فسوف تكون هناك دائما رغبات وطلبات فردية مختلفة. وللاستجابة لهذه الرغبات وتلبيتها، ينبغي أن يوجد مزوّدون مختلفون من بين الأفراد. وبشكل عامّ، ينبغي أن تكون هناك سوق، سوق تجمع بين هؤلاء الأشخاص بما لهم من طلبات فردية مختلفة وأولئك الذين يوفّرونها لهم أو يلبّونها سواء كانت تلك الطلبات من قبيل السلع أو الخدمات. ويكمن جوهر اقتصاد السوق في أنّ "سيادة المستهلك" يمكن خدمتها على نحو أمثل كلّما وُجد تنافس بين المزوّدين.

ولقد ساد الاعتقاد، في الأدبيات الأولى للاقتصاد الجزئي، أنّ الأفراد — والشركات هي في حدّ ذاتها مجموعة من الأفراد — إنّما هم رجال اقتصاد همّهم الوحيد تحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح. ونحن نتبيّن الآن أنّ هذه نظرة ساذجة، وأنّ الأمر يتعلّق في غالب الأحيان بحزمة من الطلبات المجمّعة، من ثمَن وجودة وخدمات وصيانة وضمان وموثوقية ومسؤولية، وغيرها. وفي ضوء ذلك، فإنّ الشركات الرائجة والناجحة ستكون تلك التي توفّر في السوق أفضل توليفة من العناصر التي ذكرت.

وقد يدفعنا التقييم الساذج إلى الاعتقاد بأنّ الشركات المثلى يمكن وصفها بيسر كبير، فهي تلك التي تحقق نسب الأرباح الأعلى أو، بصورة أدق، تلك التي تسجّل عائد رأس المال المستثمَر الأعلى. وبناء عليه، فليس ثمّة شكّ أنّ هذه الشركات تستجيب للطلب على نحو أفضل من منافساتها. لكنّ التقييم المعمّق يجعلنا نتشكّك إلى أيّ مدى يمكن، أو ينبغي، النظر فعلا إلى الشركات اليوم بالاقتصار على مستوى الربحية أو عائد الاستثمار الواقع تحقيقهما. فقد شهد العالم المعاصر استبدالا لمفهوم "الرجل الاقتصادي" بـ"الرجل الاجتماعي" الذي يرى أن النجاح لا يمكن، بل ولا ينبغي، أن يُنظر إليه من منظور مالكي الشركة أو المساهمين فيها فحسب. ذلك، أنّ التقييم الدقيق او العميق سيدفعنا إلى القول بأنّ هناك أطرافا أخرى ذات المصلحة تُعَدّ مشاركة في اللعبة الاقتصادية وهي تتأثّر بعمل الشركة. ووجهة النظر هذه تقوم على الإقرار بأنّ الشركة لا تؤدّي دور **شريك السوق** فحسب من خلال توفير المنتج الأفضل، بل وتؤدّي أيضا دور الشريك الاجتماعي من خلال العناية بالمجتمع وخدمته بشكل أعمّ. بل أنّ وجهة النظر هذه قد تتضمن احتجاجا بأنّ الشركات التي تحقق الربحية الأعلى قد نجدها تحقق أداء رديئا جدّا عند ما نراها من منظور الأطراف الأخرى ذات المصلحة. وقد تتردّد في كلام المعارض أو المحتجّ مفردات وعبارات من قبيل الاحتكار والأضرار البيئية واستغلال العمّال والإخلال بالتكافؤ بين الجنسيْن والتهرّب الضريبي، وغيرها. وقد يقول المحتجّ، بل ويؤكّد بتحمّس شديد، أنّ هذه التجاوزات إنّما هي ناتجة عن "اقتصاد السوق الحرّ". وقد يؤدّي ذلك إلى الاستنتاج بأنّ اقتصاد السوق الحرّ لا يعدو الا أن يكون سوى سوق خال من القيَم أو سوق تسودها قيَم من وجهة نظر أصحاب الأعمال فحسب. ولئن أمكن الاحتجاج المعاكس بأنّ الاقتصادات الموجّهة مركزيّا لم تكن أفضل حالا في هذا المجال وهي مماثلة من حيث انعدام بعدها الاجتماعي، فإنّ ذلك لن يكون دفاعا مقبولا إزاء التطوّر التاريخي لعالم الأعمال في مختلف أصقاع المعمورة حيث ينبغي القول، إن توخينا النزاهة، أنّ مثل هذا الاحتجاج الشديد لا يمكن صرفه باعتباره مجحفا. فهو يصف أوضاعا قد سادت ولا زالت سائدة بكلّ تأكيد في بعض أنحاء العالم. فـ"السوق الحرّة" في حاجة إلى أن تُنظّم سواء كان ذلك على نحو ذاتيّ أو من قبَل الدولة.

توجد بطبيعة الحال دول قد سادت فيها، أو ما تزال، مُثُل وقيَم نتبيّن فيها خصائص مجتمع قائم على الرعاية، أي مجموعات يعيش الناس فيها معا، ويشتركون في معتقدات وقيَم جوهرية متماثلة، أناس تشدّهم أواصر أوثق من مجرّد المال، أناس يرعى بعضهم البعض ويتقاسمون رؤى متماثلة إزاء حقوق الإنسان وواجباته. وهذه المجموعات إنّما هي "مجتمعات" (societies) بأتمّ معنى الكلمة، وبالتالي فإنّ استخدام لفظتيْ "سوسيو" (socio)، التي تعني البعد الاجتماعي، و "سوسيال" (social)، التي تعني النسبة إلى المجتمع، على معنى الكلمة اللاتينية التي تعني "معا" يُعدّ ملائما جدّا. ومن البديهي أنّ لفظة "سوسيال" (social)، بهذا المعنى، ليست لها بالضرورة علاقة بالمصطلحيْن السياسييْن (socialist) "اشتراكي" و(socialistic) "اشتراكوي".

وينبغي أن تَكون الدّول مجتمعات بهذا المعنى البسيط الواضح، أي أن يكون همّها الأعظم رعاية الأفراد. ومثل هذه الدول لن تسمح للشركات بالانخراط في تجاوزات مفرطة، وهي من شأنها أن تضع أطرا تنظّم الأنشطة التجارية. ثمّ إنّ مثل هذه الدول ستسعى إلى التوليف بين المزايا الكامنة في "اقتصاد السوق الحرّ" وبين قيَم المجتمع. فهي ستضع هيكلا لتطوير "اقتصاد السوق ذي البعد الاجتماعي"، أي اقتصاد ينهض في الآن ذاته بالنموّ الاقتصادي وبقيَم المجتمع.

أشغل في الوقت الراهن منصب أمين عام مساعد لعهد الأمم المتحدة العالمي (Compact UN Global) الذي يرأسه أمين عامّ الأمم المتحدة. وهذه الهيئة أنشئت سنة 2000 وتهدف إلى النهوض بعشرة مبادئ كونية في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد (انظر الملحق رقم 1). ومن شأن اعتماد هذه المبادئ من قبَل كافة الشركات أن يؤمّن القيم الجوهرية التي ينبغي أن يقوم عليها اقتصاد السوق.

ونموذج "اقتصاد السوق ذي البعد الاجتماعي" ينصهر بشكل مباشر في تراث المجتمع العربي مُثُلا وقيَما.

وأنا على يقين أنّنا سنسلك هذا النهج بكلّ حزم فيُنظرَ إلى دولنا، من هذا المنظور الكلّي، وإلى شركاتنا، من هذا المنظور الجزئي، باعتبارها منارات تجسّد المواطنة الاجتماعية الجيّدة. أمّا أنّ مثل هذا الإنجاز يحتاج إلى تشجيع وجهد كبيريْن فذاك ما لزم عليّ تعلّمُه وما زلت أتعلّمه كلّما قمت بعمل بصفتي أمينا عامّا مساعدا لعهد الأمم المتحدة العالمي (UN Global Compact). لكن، وكما يعلم العرب قاطبة، فإنّه كلّما اشتدّت المهمّة صعوبة تزايد الشعور بالرضى ساعة إنجازها.

حقوق الإنسان

المبدأ 1 ينبغي على الأعمال التجارية أن تدعم حماية حقوق الإنسان الدولية، وتحترمها، داخل نطاق صلاحياتها، و

المبدأ 2 ينبغي على الأعمال التجارية أن تتيقن من عدم ضلوعها في ممارسات تسيء لحقوق الإنسان

العمل

المبدأ 3 ينبغي على الأعمال التجارية أن تتمسك بالحق في حرية التنظيم، والحق في التفاوض الجماعي؛

المبدأ 4 القضاء على جميع أشكال العمل بالإآراه أو الإلزام؛

المبدأ 5 الإبطال بشكل فعال لعمل الأطفال؛ و

المبدأ 6 القضاء على التمييز في ما يتعلق بفرص التوظيف وأنواع المهن.

البيئة

المبدأ 7 ينبغي على الأعمال التجارية أن تدعم تبني نهج تحوطي تجاه التحديات البيئية؛

المبدأ 8 ينبغي للأعمال التجارية أن تتخذ مبادرات لزيادة التحلي بروح المسؤولية تجاه البيئة بشكل أآبر؛ و

المبدأ 9 ينبغي على الأعمال التجارية أن تعمل على تشجيع استحداث تكنولوجيات مراعية لاحتياجات البيئة، وعلى نشر هذه التكنولوجيات.

مكافحة

الفساد

المبدأ 10ينبغي على الأعمال التجارية العمل على مكافحة الفساد في ما في ذلك الابتزاز والرشوة جميع أشكاله، ب

اقتصاد السوق الاجتماعي الألماني
نموذج تنمية للعالم العربي؟

بقلم *ماركوس ماركتانـّر*

اتـّخذت ألمانيا الغربية "اقتصاد السوق الاجتماعي" نموذجا سياسيا اقتصاديا لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يقوم في جوهره على تحقيق التماهي بين الحريات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. أمّا حقيقة أن يكون لاقتصاد السوق الاجتماعي وجدان اجتماعي فذلك نتيجة عوامل ثلاثة.

أوّلها ضرورة التغلب على الصعوبات التي كان الألمان يلقَوْنها على الميدان. وثانيها ضرورة بناء الثقة في النظام السياسي الاقتصادي الجديد. وثالثها أنّه كان انعكاسا لتغيّر نموذج الاقتصاد الذي رافق "الركود الكبير" لمّا راح خبراء الاقتصاد يدعون إلى أن يكون للدولة دور أكبر ويشككون في المزايا الكونية للسوق. ويوصف اقتصاد السوق الاجتماعي الألماني غالبا على أنـّه النظرية الثالثة بين الرأسمالية والاشتراكية. وبما أنـّه يضع نظاما اجتماعيا واقتصاديّا فهو أكثر تعقيدا بكثير من مجرّد إطار لسياسةِ اقتصاد كلـّيّ. فالالتزام بنظام اجتماعي واقتصادي معياري لم يكن قد ساعد ألمانيا على إنجاز معجزتها الاقتصادية لما بعد الحرب العالمية الثانية فحسب، بل هو أيضا خيار قويم للعالم العربي. وهنا، قد يسأل السائل : كيف ذلك؟

يعاني العالم العربي من ثلاث معضلات وُفـّقت ألمانيا في اجتنابها بانخراطها في اقتصاد السوق الاجتماعي، ألا وهي غياب منافسة القطاع الخاص، والانكفاء الداخلي، وعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية. وقد أدّت المنافسة في ألمانيا إلى ارتفاع في الدخل وتوسيع القاعدة الضريبية والتحديث الاقتصادي. كما أنّ التوجّه الخارجي قد أدّى إلى قيام علاقات سلمية مع جيران ألمانيا الأوروبيين. ثمّ إنّ تساوي الفرص الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل قد ساهما في تعزيز التماسك الاجتماعي وإزالة فوارق الدخل فيما بين المناطق والنهوض بالارتقاء داخل المجتمع. وتتجسّد روح اقتصاد السوق الاجتماعي بشكل ملموس داخل الاتحاد الأوروبي أيضا. وبالمقابل، فإنّ العالم العربي قد تبنـّى استراتيجية شبه اشتراكية منكفئة على ذاتها أفضت إلى فرض البيروقراطية على للنشاط الاقتصادي وهروب رأس المال وذوبان الطبقة الوسطى للقطاع الخاص والتسلط السياسي والمحسوبية.

وبطبيعة الحال، لم يكن اتخاذ القرار السياسي الصائب بالأمر اليسير في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كان العالم العربي، شأنه في ذلك شأن ألمانيا، واقعا في صراع الإيديولوجيات. ذلك أنّ اقتران الماضي الاستعماري بتطورات الحرب الباردة والنجاح التكنولوجي للاتحاد السوفييتي السابق قد جعل الانكفاء على الذات وتبني الاشتراكية خيارا جديرا بالاهتمام. ثمّ إنّ عديد البلدان النامية قد أبدت قلقا إزاء فتح اقتصاداتها على المنافسة العالمية خشية أن لا يتسنـّى لها أبدا في غياب الحماية اللحاق بركب العالم المصنـّع. وقد ثبت أنّها كانت مخطئة في تقديرها ذاك. فقد كانت البلدان النامية الأكثر نجاحا تلك التي بادرت باعتماد استراتيجية منفتحة.

ومع إيرادنا هذا المبرّر للقادة العرب الأوائل في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنّ معظم البلدان العربية اليوم في حاجة إلى نموذج سياسي اقتصادي جديد. ويمثـّل اقتصاد السوق الاجتماعي بديلا جديرا بالاهتمام

في هذا النطاق، خاصّة عندما ينظر إليه مقابل منافسه الرئيس الذي يُطلق عليه "وفاق واشنطن".

والاختلاف الأساسي بين "اقتصاد السوق الاجتماعي" و"وفاق واشنطن" لا يتمثّل في اختيار السياسة الناجحة وأدوات التنمية بقدر ما يتمثّل في تقييم تفاعلها مع أهداف التنمية الاجتماعية. ويتفق المعسكران على أنّ المنافسة، وحقوق الملكية الخاصة، وتحرير الأسعار، والتحكم في التضخّم، و التقشف في المالية العامّة هي العوامل الرئيسة التي يقوم عليها النموّ الاقتصادي الناجح. وهما يتفقان تحديدا على أنّ هذه سياسات ملائمة لتخصيص موارد البلد النادرة على نحو أنجع وتحرير النموّ الاقتصادي. لكن يوجد خلاف مهمّ حول ما إذا كانت هذه المزايا تساهم أيضا في النهوض بالاستقرار والتماسك الاجتماعييْن، وهو ما يشكّ فيه اقتصاديو السوق الاجتماعي وبالتالي تجدهم يطالبون بأن يؤخذ بعين الاعتبار أيضا النظامُ الاجتماعي الذي تجري في نطاقه الإصلاحات والسياسات الاقتصادية.

وتُعَدّ الملاءمة بين النظام الاجتماعي والإصلاحات الاقتصادية جوهرية بالنسبة إلى اقتصاد السوق الاجتماعي إلى درجة أنّ اللغة الألمانية تتوافر على مصطلح مكرّس لهذا المفهوم هو "Ordnungspolitik" الذي قد لا نجد له مكافئا أفضل من عبارة "السياسة التنظيمية". وتهدف السياسة التنظيمية إلى النهوض في ذات الوقت بالمنافسة في السوق وبالتنمية الاجتماعية المتوازنة. وحسب هذه المهمّة، فإنّ الدولة تتدخّل بإجراءات تعديلية لكن في حدود التحكّم في انحرافات السوق في أدنى مستوى ممكن. وهذا يعني، على سبيل المثال، أنّه عوضا عن أن تقوم الدولة بتقديم دعم للصناعات التي تعاني من صعوبات فإنّها تقوم بمساعدة العمّال المسرّحين على اكتساب مهارات جديدة. ثمّ إنّ الدولة تبقى الملاذ الأخير، وهي تطلب مسؤولية الفرد الذاتية أوّلا. ومع ذلك، فإنّ "السياسة التنظيمية" لا تنأى بنفسها عندما تنحو الاقتصادات إلى الكساد، فهي تقوم بعمل إرادي لتمكين المواطنين عندما يُحرمون من الوصول إلى الفرص الاقتصادية. كما أنّها تستبق فشل السوق في مجالات التعليم والتأمين الاجتماعي والبنية التحتية العامّة والبيئة.

إنّ الوعي بالعلاقة بين النظامين الاجتماعي والاقتصادي هو الذي يجعل اقتصاديي السوق الاجتماعي في نهاية الأمر ينتقدون "وفاق واشنطن". فهم يرون أنّ التجارب المتاحة فيما يتعلق بـ"وفاق واشنطن" تدعو إلى الاعتقاد بأنّ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية قد أقحمت في بعض البلدان على نحو متسرّع في توهّم أنّها ستحقق التنمية الاجتماعية أيضا، في حين كان من الضروري في الواقع أن يوضع إلى جانب ذلك مفهوم تكميلي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي. وربّما أقررنا بأنّ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية قد حسّنت نجاعة تخصيص الموارد لكنّها فشلت في إزالة التفاوت الاقتصادي القائم في مجال الدخل والفرص الاقتصادية. والأسوأ من ذلك أنّ مستويات التفاوت التي كانت متدنّية في الاتحاد السوفييتي سابقا قد ارتفعت لتضاهي مثيلاتها في أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية. وبالتالي، فإنّ حقيقة أنّ فوائد الإصلاحات الاقتصادية قد أغفلت فئات المجتمع الأكثر فقرا تفسّر إلى حدّ كبير حالات عدم الاستقرار السياسي الراهن في شكل عودة بروز الشعوبيات اليسارية في أمريكا اللاتينية والأصولية الإسلامية في العالم العربي والحركة القومية في روسيا.

إنّ التجربة الفعلية الوحيدة في العالم لتغيير المجتمع وفْق روح اقتصاد السوق الاجتماعي هي توحيد ألمانيا. وعادة ما يقع انتقاد ألمانيا فيما يتعلق بتعاملها مع مسألة التوحيد، خاصّة من وجهة نظر معسكر "وفاق واشنطن". ويتّجه الانتقاد عموما إلى أنّ تحويلات ألمانيا الغربية إلى الشطر الشرقي كانت سخيّة أكثر من اللازم وأنّ الشطر الشرقي لم تكن له تجربة تذكر في مجال المنافسة. وبالفعل، فإنّ ألمانيا قد دفعت ثمنا باهظا

لسنوات عديدة من أجل إعادة التوحيد وكان بالإمكان التعامل مع مختلف نواحي التوحيد بشكل مغاير. لكنّ ألمانيا لم تنجرف أبدا إلى الفوضى الاجتماعية. لقد قدّم الجيل الألماني الحالي تضحية في سبيل فرص اقتصادية متكافئة لكلّ الألمانيين ستجني ثمارها الأجيال القادمة. أمّا "وفاق واشنطن" فقد انساق إلى الوهم بأنّ الاكتفاء بإصلاح الأسعار سيصلح المجتمعات أيضا. كلاّ ! فالأمر يقتضي إلى جانب ذلك استثمارا في التنظيم الاجتماعي. وإذن، فإنّ التعلّم من ألمانيا وأوروبا قد يكون خيارا جديرا بالاهتمام بالنسبة إلى العالم العربي.

السياسة التنظيمية
أداة لا غنى عنها للاقتصادات النامية في العالم العربي

بقلم غاني غوسي

لا نجد حضورا كبيرا لنظرية النظام الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية العربية. وهي في أفضل الحالات تُناقش في الإطار السياسي لمقارنة الأنظمة الاقتصادية المختلفة واستخلاص تبعاتها على السياسة الاقتصادية. وهذا الوضع يتأتّى بالخصوص من حقيقة أنّ الدول العربية، بالرغم من العامل الموحّد الذي يمثّله الإسلام من حيث هو دين شامل لكافة نواحي الحياة، لم يكن لها من المنظور التاريخي تطوّر متجانس، باستثناء الحقبة التقليدية للإمبراطورية الإسلامية التي لم تكن تخلو هي أيضا من الفوارق الإقليمية والجغرافية. وقد تطوّر في تلك الحقبة في كافة جهات العالم العربي تقريبا نظام اقتصادي قائم على حريّة اختيار الفواعل الاقتصاديين، وإن كان متجها في جلّ الدول العربية نحو التجارة (رأسمالية المتجر).

لقد ساهم النموّ الاقتصادي والاجتماعي الذي تلا الثورة الصناعية في البلدان الأوروبية في نشوء اقتصاد متجانس نسبيا قوامه الحرية وتقسيم العمل. كما اقتضى إدراج سياسة تنظيمية، وذلك عملا بمبدأ أنّ الحرية التي لا تعرف حدودا تنقلب إلى حرية هدّامة. في تلك الفترة، كانت تبعية العالم العربي الاقتصادية تجاه أوروبا قد فرضتها القوى الاستعمارية الأوروبية التي واصلت ممارسة تأثيرها حتى نهاية الحقبة الاستعمارية. كما ساهم الاستعمار في تشويه الهياكل القديمة السائدة في البلدان العربية.

وقد تركت المفاهيم الجديدة للنظام الاقتصادي التي أقحمتها القوى الاستعمارية بَصْمَتَها على كافة تلك البلدان العربية التي ارتبطت بها ارتباطا سياسيا واقتصاديا. وظل الأمر على حاله حتى أواخر الخمسينات وخلال الستينات عندما تهيّأ للدول العربية التي كانت حازت استقلالها آنذاك أن تبدأ بتصوّر الأنظمة الاقتصادية، من الناحيتيْن النظرية والتطبيقية، وفق رؤاها السياسية والاقتصادية الذاتية. ولعلّنا نجد في الجدل الذي قام حول "الاشتراكية العربية" و"اشتراكية حزب البعث" مثالا على ذلك. وكما سبق أن أشرنا فإنّ الجدل قد تركّز بالأحرى حول النظام السياسي ولم تحدّده مواصفات متصلة بالسياسة التنظيمية في المجال الاقتصادي إلاّ بقدر يسير.

لكن نحن نعلم أنّ الأمر يتعلق، في مجال تصوّر الأنظمة الاقتصادية، بمعرفة الشكل الذي تضع به مختلف الأطراف الفاعلة الاقتصادية، من مشروعات وأسَر وغيرها، خططها والمواصفات التي تقوم عليها وطريقة تنسيقها فيما بينها. كما يتعلق الأمر أيضا بمعرفة ما إذا كان للدولة أن تتدخل في هذا المسار وما هو شكل تدخلها. ففي سياق اقتصاد السوق تضع مختلف المشروعات خططها من حيث الإنتاج وتضع الأسَر خططها من حيث الاستهلاك وفق القرارات الفردية الحرّة. فالدولة تهيّئ الظروف الإطارية القانونية والاقتصادية ولا تتدخل في القرارات الفردية للفواعل الاقتصاديين وفي العملية الاقتصادية ككل. أمّا تنسيق الخطط فهو موكول للسوق، أو بعبارة أخرى لآلية الأسعار في الأسواق المختلفة. ويُعَدّ النظام الذي يدير الاقتصاد بواسطة السوق والذي يجري فيه مسار الملاءمة أيضا بواسطة السوق "اقتصادا حرّا". والشرط الذي لا غنى عنه لقيام مثل هذا النظام الاقتصادي إنّما هو وجود ملكية الفواعل الاقتصاديين الخاصة وحرية

عملها فيما يتصل بأنشطها الاقتصادية الفردية. وبالمقابل فإنّ "اقتصادا مخططا مركزيا" لا يعرف ملكية خاصة لوسائل الإنتاج ولا للسلع الاستهلاكية. وتتخذ أجهزة التخطيط الحكومية المركزية القرارات نيابة عن أصحاب المشاريع وعن المستهلكين. ومسار التنسيق لا يحصل بواسطة تشكّل الأسعار في السوق بل بواسطة أجهزة التخطيط الحكومية (الاشتراكية).

ونحن لا نجد لا في الدول الغربية ولا في الدول العربية هذه الأصناف المختلفة من الأنظمة الاقتصادية في شكلها الصّرف. فالحاجات الفردية للفواعل الاقتصاديين (الحاجات الفردية) وحاجات المجموعة (الحاجات الجماعية) تقتضي تدخل الدولة. ذلك أنّ من شأن الحرية المطلقة الممنوحة لأصحاب المشاريع وإمكانية الدمج بينها، إن لم نقل إقامة قوّة احتكارية أو استئثارية تحدّد الأسعار في الأسواق، أن تهدّد إلى حدّ كبير تلبية الحاجات الفردية. فاتفاقات المنتجين حول الأسعار وإنشاء اتحادات أو مجموعات احتكارية و"تواطؤ الأطراف لاقتسام السوق" إنّما هي إفرازات اقتصاد السوق الحرّ دون تدخل الدولة. فالمشروعات التي تستهدف تحقيق أقصى نسب الربحية تكاد لا تهمّها الاستثمارات في مجالات ذات صلة بالحاجات الجماعية ممّا لا تعِدُ بأرباح عالية. وإذن فإنّ العديد من المجالات في نطاق الاقتصاد الوطني، سواء كان أوروبيا أو عربيا، ممّا تُعَدّ ضرورية لقيام المجتمع بوظيفته على أحسن وجه، على غرار الاستثمار في البنية التحتية والأمن ونظام التربية والتعليم والحماية القانونية والتأمين الاجتماعي، كلّها تجعل تدخل الدولة المباشر أو غير المباشر أمرا لازما.

ولهذا السبب فإنّ جمهورية ألمانيا الاتحادية قد قرنت، منذ مرحلة تصوّر نظامها الاقتصادي الذي تلا الإصلاح النقدي لسنة 1948، مبدأ المنافسة الحرّة بمبدأ "التناسق الاجتماعي" أو العدالة الاجتماعية، ممّا مهّد السبيل إلى نشوء مفهوم "اقتصاد السوق الاجتماعي". ومن ثمّة فإنّ اقتصاد السوق الاجتماعي "نظام شامل قد صُمّم عن قصد لغرض اقتصاد السوق". وهو يقوم على قناعة راسخة بضرورة إدراج "المهام الاجتماعية لمجتمع عصري في صلب نظام منافسة حرّة." (على حدّ قول أ. مولّر آرماك A. Müller-Armack)

وبخصوص الاقتصادات النامية، من مثل تلك التي نشهدها اليوم في جلّ الدول العربية، فإنّ تدخل الدولة يُعَدّ أمرا ضروريا، وذلك لفائدة الحاجات الجماعية من جهة، ولصالح القطاعات الاقتصادية اللازمة للتنمية الاقتصادية التي لا تستجلب المستثمرين الخواصّ من جهة أخرى.

ولكي نهيّئ لقيام نظام اقتصادي أمثل فإنّه من الضروري، وخاصة في الاقتصادات العربية الناشئة، أن نستهدف توازنا أمثل بين التصوّر الحرّ للمصالح الخاصّة والمشروعات الخاصة، من ناحية، وضمان المصالح الجماعية عبر تدخل الدولة، من ناحية أخرى. ينبغي إقامة "اقتصاد مختلط"، أو كما يقال اليوم "رأسمالية موجّهة"، أي نظام تهيّئ فيه الدولة، باعتمادها تشريعا ملائما، الظروف الإطارية اللازمة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وتمكّن فيه في ذات الوقت، من خلال تدخلاتها المباشرة، من تلبية الحاجات الجماعية. ومثل هذا التوازن الأمثل يختلف من بلد إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى. لكنّنا نستطيع القول إجمالا أنّ نظاما اقتصاديا ما يغدو نظاما أمثل إذا أمكن فيه، داخل إطار قائم على التشريع، تنفيذ الأنشطة الخاصة بشكل حرّ "قدر الإمكان" وإذا ظلت تدخلات الدولة وأنشطتها فيه محدودة "قدر الحاجة". والإطار التوجيهي لمثل هذا "الاقتصاد المختلط" ذي الطابع الاجتماعي ينبغي أن يكون مكفولا على المدى البعيد. فالسياسة المنظمة في مجال الاقتصاد التي تتغيّر بين عشية وضحاها وفق مصالح السياسة اليومية وغيرها من المصالح السياسية إنّما هي سياسة اقتصادية تلحق الضرر بالتنمية وبنموّ أي اقتصاد وطني.

الشراكة الاجتماعية
كيف يمكن التوفيق بين الحريّة والأمن؟

بقلم غاني غوسي

لعلّ من أهمّ المكاسب التي حققها "اقتصاد السوق الاجتماعي" هي إقامة "شراكة اجتماعية" مسؤولة في نطاق نظام اقتصادي حر. وهي أوّلا وقبل كلّ شيء حرّيّة يتهيّأ في إطارها "للشركاء الاجتماعيين"، من عمّال منظّمين (نقابات) ومؤسسات اقتصادية مسؤولة (رجال الأعمال)، أن يضعوا، دون تدخّل مباشر من قبَل الدولة، الظروف الاجتماعية المناسبة للعمل.

ففي نطاق سياسة التشغيل يتم اتخاذ القرار بشأن سياسة الأجور بشكل حصري من قبَل الشركاء الاجتماعيين، دون تدخل مباشر من الدوائر السياسية أو من قبَل الدولة. وبهذا المعنى، فإنّ الشراكة الاجتماعية إنّما هي أيضا تنفيذ لمبدأ "المساعدة الذاتية أوّلا" الذي يمنح الأولوية للهيئات الخاصة (من أفراد ومؤسسات) لإدارة شؤونها بنفسها. فالشركاء الاجتماعيون يقرّون سويا الاتفاقيات الجماعية التي تتضمّن، علاوة على الترتيبات الخاصة بالأجور، قواعد تتعلق بقانون العمل. وقد وقع تنفيذ هذا النظام في بعض البلدان في أوربا الغربية، على غرار ألمانيا التي ستكون مثالا نرجع إليه لغرض مقالنا هذا.

ومثل هذا النظام القائم على الشراكة الاجتماعية الطوعية الذي عرّفناه آنفا ما زال لم ينفّذ في العالم العربي. فمختلف البلدان العربية قد اعتمدت سياسة تنظيمية، أي أنّها بشكل أو آخر قد هيّأت ظروف تنظيم اجتماعي مناسب للحياة الاقتصادية باعتماد عدّة إجراءات حكومية مباشرة في أسواق الإنتاج وسوق العمل. وعلى المشغلين/المستخدمين والعمّال على حدّ سواء أن يلتزموا، إلى الحدّ الذي يكونون فيه معنيين بالتشريعات، بهذه السياسة. في الدول ذات النزعة الاشتراكية (سوريا وليبيا والجزائر، وبدرجة أقلّ، مصر) تحدّد هذه الإجراءات باعتبارها تدخلات مباشرة للدولة، على شكل مراسيم مثلا، مجمل سياسة المؤسسات. أما في بعض الدول العربية الأخرى التي تتجه نحو اقتصاد السوق (الأردن والمملكة العربية السعودية ولبنان وبلدان الخليج) تؤدي هذه الإجراءات التنظيمية أيضا دورا لا بأس به، ولكن أهميّة هذا الدّور تبدو محدودة أكثر مقارنة مع مجموعة الدول آنفة الذكر. وتجدر الإشارة إلى أنّ درجة تأثير السياسة التنظيمية على سوقيْ العمل ورأس المال وعلى التدريب والابتكار تحدّد أيضا "الحاكمية الرشيدة"، أي أنّ جودة النظام الاقتصادي تنتقص شيئا ما جرّاء عدد المعوّقات البيروقراطية التي تضعها الحكومات المختلفة.

ولئن كانت الشراكة الاجتماعية المثالية مطمحا طوباويا صعب المنال، فإنّ البلدان الناطقة بالألمانية، وهي ألمانيا وسويسرا والنمسا، وكذلك تجمّع بينلوكس وفرنسا، قد اقتربت من مثال "الشراكة الاجتماعية المثلى".

وتتألف الشراكة الاجتماعية في ألمانيا من المنظمات النقابية باعتبارها ممثلة للعمّال من جهة، ومن اتحادات أصحاب الأعمال من جهة أخرى. ويضمّ اتحاد النقابات الألماني (DGB)، وقوامه 6،6 مليون منتسب، من IG-Metall الذي يـعُدّ 2،3 مليون عضو، وVer.di الذي يـعُدّ 2،2 مليون عضو، و Christlicher Gewerkschaftsbund الذي يـعُدّ 0،7 مليون عضو، وIG Bau الذي يـعُدّ 0،4 مليون عضو، علاوة على عدد من النقابات الصغرى التي يناهز عدد منتسبيها الجملي مليون عضو. وليست قوّة النقابات في ألمانيا مسألة كمّ

فحسب، بل هي تكمن أيضا في أنّ هذه المنظمات ليست ممثلة في الهيئات الاقتصادية وهياكل الضمان الاجتماعي والتدريب المهني والإذاعة فقط، بل وفي دوائر السياسة والعدل أيضا. ونجد مُقابل هذا الاتحادِ الذي يدافع على مصالح العمّال اتحادات أصحاب الأعمال (اتحاد الصّناعة (BDI) وغيرها من الاتحادات المعنية بمصالح المؤسسات الاقتصادية) وهي أيضا ممثّلة في المستوى السياسي ومستوى الدولة.

وباعتبارهما شريكيْن اجتماعيين، فإنّ المجموعتين (أي اتحادات أصحاب الأعمال، والنقابات) تؤدّيان دورا خاصّا في مجال سياسة الأجور وسياسة العمل. فسياسة الأجور تُعَدّ من مسؤوليات الشركاء الاجتماعيين، دون أيّ تدخّل من قبَل الدولة. فالشركاء الاجتماعيون لا يتفاوضون بشأن الاتفاقيات الجماعية التي تشمل كل من النواحي المتعلقة بالأجور والنواحي المتعلقة بقانون العمل فحسب، بل تنجح في الغالب أيضا في فرض صبغة إلزامية على اتفاقيات الأجور. ولئن كانت الدولة في مجال "التأمين الاجتماعي" تنظّم، بالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين، الترتيبات الخاصة بمختلف التأمينات الإجبارية ـ كالتأمينات الخاصة بالتقاعد والصحة والرعاية الاجتماعية والحوادث والبطالة ـ ودفع الأجر في حال المرض والإجازة خالصة الأجر وأيّام العطل المدفوعة وحدّها الأدنى، فإنّ إجراءات الشركاء الاجتماعيين قد تتجاوز هذا الإطار لفائدة العمّال. وهذه الإجراءات تشمل اتفاقيات حول فترة العمل والحدّ الأدنى المقبول للحركية المهنية والتنقل والأمن وحماية الصحة في مواقع العمل والعلاوات الخاصّة في بعض المناسبات، من ذلك مثلا منحة عيد ميلاد المسيح، وأجرة شهر إضافية وعلاوات المؤسسة الخاصة بالتقاعد، إضافة إلى توفير هياكل التدريب والتدريب المستمرّ في المؤسسة. وتبلغ تكاليف "شبكة الحماية الاجتماعية" التي تتحمّلها المؤسسات الاقتصادية بعنوان "تكاليف إضافية للعمال" في ألمانيا الغربية 70 بالمائة وفي ألمانيا الشرقية حوالي 63 بالمائة من تكاليف العمل. وتمثل هذه التكلفة عائقا كبيرا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الألمانية في مجال المنافسة الوطنية والدولية. وبالنسبة إلى العمّال، ولهذه التكاليف في ذات الوقت نواحي سلبية، حيث أنّ المساهمات في التأمين الاجتماعي تنقص من مبلغ صافي الأجر، ومزايا هامّة أخرى، حيث يستفيد العمّال من الاتفاقات المبرمة بشأن الأجور.

وينبغي أن نشير، في هذا الإطار، إلى أنّ تنفيذ مثل هذه الإجراءات ليس بالأمر اليسير. فهو يختلف بشكل كبير من قطاع إلى آخر، بل وفي ذات القطاع من مشروع إلى آخر، بحسب الاتفاقيات الجماعية النافذة. وقد أضعفت نسب النموّ المتدنّية نسبيا ونسب البطالة المتزايدة، خلال السنوات العشر الماضية، موقف الشركاء الاجتماعيين، وبخاصّة النقابات. وغدا المشغّلون/المستخدمون أقلّ استعدادا لتقديم تنازلات في مستوى الأجور، ولم تعد النقابات قادرة على فرض مطالبها في مجال الأجور. ولهذا السبب نجد أنّ عدد العمّال المنتسبين قد انخفض بما يقارب النصف خلال الخمس عشرة سنة الماضية (1991-2006). كما ساهمت العولمة وإدماج اليد العاملة القادمة من أوروبا الشرقية والبلدان الأجنبية الأخرى، إضافة إلى انتقال المؤسسات إلى الخارج، إلى إضعاف موقف النقابات. ومع ذلك، فحسب تقرير نشره معهد الاقتصاد الألماني IWD ، فإنّ أهمّية النقابات باعتبارها شريكا اجتماعيا وقوّة توازن إزاء قوّة المشغلين/المستخدمين ورأس المال لا نزاع فيها في ألمانيا.

الأداء والمكافأة في العالم العربي

بقلم *يوسف منصور*

قليلٌ هم الذين يتذكّرون أنّ التحدّي الأكبر الذي يواجه العالم العربي هو التنمية. وفئة أقل ترى علاقة بين التنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، خاصة بعد أن حققت عدة اقتصادات في المنطقة معدلات نمو اقتصادية هائلة في الآونة الأخيرة دون أن تحقق أيّ تقدّم أو حتى تقدّم ضئيل في مجال التنمية. فظواهر من قبيل التريّع (الحصول على المكافآت أو الغنائم الاقتصادية دون إنتاج)، والمحسوبية، والفساد، والواسطة (استخدام النفوذ الشخصي أو المنصب لتغيير مسار عملية الاختيار القائمة على التنافس و الشفافية) تُعَدّ من أبرز معوّقات التنمية العربية، الأمر الذي يُبرز الحاجة إلى إيجاد قدر أكبر من العدالة الاجتماعية و الديمقراطية.

تُعرّف العلوم الاقتصادية التنمية على أنها حالة من النموّ الاقتصادي المستدام، حيث ينمو الاقتصاد بمعدلات مطّردة لعدّة سنوات. ولتحقيق استدامة النمو، يجب أن يستند على القدرة التنافسية المعزَزة من قبل العوامل الاقتصادية. فالمنافسة في جوهرها تعني أن تكون منتجاً أكثر من المنتجين الآخرين، وبالتالي فإنّ زيادة التنافسية تعني إنتاجية أكبر للمُدخلات أو العوامل الاقتصادية. وبعبارة أخرى، حتى يُصبح أي اقتصاد قادر على المنافسة ينبغي عليه أن يحسّن الظروف التي تؤثّر على إنتاجية عوامله الاقتصادية، بما في ذلك العمّال ورأس المال.

ولكي يصبح الأفراد أكثر إنتاجاً، فإن مكافآتهم يجب أن توازي جهودهم المبذولة. بعبارة أخرى، يجب على النظام الاقتصادي أن يكافئ العمّالَ على إنتاجيتهم للسلع والخدمات. بيد أن هذه المكافأة لا يمكن أن تكون منصفة أو عادلة إذا كان النظام في حدّ ذاته قائم على الظلم الاجتماعي، وتحديداً إذا كانت المكافآت تُمنح لغير المنتجين، وإذا كانت المحسوبية ليست ظاهرة استثنائية بل ممارسة شائعة ومكشوفة، وإذا غدت الواسطة طريقة التفاعل الضرورية والمقبولة بين الأطراف الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، فإنّ التريّع سلوك يبتزّ من خلاله شخص ما ريعا أو فائدة أو قيمة من الآخرين دون أن يساهم في الإنتاج. وتشمل أمثلة التريّع السيطرة على الأراضي أو غيرها من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق المراسيم الحكومية، أو عن طريق فرض الأنظمة المرهفة أو غيرها من القرارات الحكومية التي قد تؤثر على المستهلكين أو أصحاب المشاريع.

ومن مظاهر التريّع الجليّة، "الواسطة" واستخدام المعلومات غير المتوفّرة للعموم لتعزيز الفوائد الشخصية. فاقتناص امتيازات احتكارية خاصة أو الاستفادة من قوانين وسياسات حكومية لم يتم الإفصاح عنها بعد يسبب في إعادة توزيع غير ناجعة للثروة، حيث أن أولئك الذين لا ينتجون يزيدون ثراءً بينما هم غير منتجين. ثمّ إنّ امتلاك مساحات واسعة من الأراضي والاستفادة من تزايد الطلب بالسعي إلى الريع الاحتكاري، المتمثّل في عرض البائع قطعا صغيرة من الأرض مقابل أسعار باهظة، يمثّل مظهر آخر من مظاهر التريّع.

وخلاصة القول، فإنّ التريّع إذا شاع وتم التغاضي عنه واستمرت ممارسته، ألحق الضرر بالاقتصاد برمّته وسبّب ضرراً مستديماً للمجتمع بكفاءة وفعالية موارده، ذلك أنّ الموارد الناجعة والفعّالة من شأنها أن تعمد،

جرّاء ندرة المكافآت التعويضية، إلى تقليص مساهمتها الاقتصادية أو مغادرة مثل هذا الاقتصاد إلى اقتصاد آخر يقدّر إنتاجية الفرد من حيث الفرص والمكافأة.

كما أنّ كلفة التريّع قد تكون باهظة من وجهة نظر الاقتصاد الكلّي. فمن خلال دفع الأموال مقابل بيئة تنظيمية ملائمة، عوضاً عن التنافس في نطاق الخيار الأعلى كلفة، كالإنتاج الناجع والتنافسية القائميْن على تحسين البحث والتطوير وتدريب الموظفين وتأهيل نظم تنفيذ المشاريع، وغيرها، فإنّ الشركات ستسلك مسلك الرشوة وتحصل على مزايا لا صلة لها بمساهمتها في ثراء المجتمع.

علاوة على ذلك، ففي المجتمعات التي تتزايد فيها ممارسة الظلم الاجتماعي تكون النتيجة توزيع غير عادل لفوائد النموّ الاقتصادي وانهيار لمقوّمات التنمية. إن المجتمعات التي تشهد فوارق كبيرة في الدخل تكون إمّا اقتصادات تتلقّى مكاسب استثنائية من تلك التي لا تتكرّر، وهي بالتالي غير مستدامة، أو تكون اقتصادات تشهد هجرة للعقول البشرية واضطرابات اجتماعية وضعف العوامل الاقتصادية، كالعمّال مثلا - النساء على وجه التحديد- وهي بالتالي اقتصادات معرّضة للنكسات والهزات الداخلية.

يكمن الخطر الأخلاقي في العالم العربي في أنّ الناس قد غدوا يتغاضون عن مثل هذه الممارسات، بل ويتقبلونها ويشجعونها، ولعلّ في ذلك السبب الرئيس في عدم نموّ العالم العربي. وهذا ليس مجرّد زعم بل واقع. فحتّى الاقتصادات التي استفادت من الطفرة النفطية ليست عرضة لتقلبات أسعار النفط فحسب، والتي تحول دون تخطيط بعيد المدى، بل تواجه أيضاً نفس التحديات القائمة في وجه الاقتصادات غير النامية. وحسب التقرير الثالث للتنمية البشرية في العالم العربي، فإنّ أكثر من نصف النساء في المنطقة غير قادرات على القراءة والكتابة. وتتراوح نسب التعلّم من 28.5 بالمائة في اليمن إلى 85.9 بالمائة في الأردن. وقد عجزت العديد من البلدان العربية عن توفير التعليم الأساسي لأطفالها، والأسوأ من ذلك نسب التسجيل في المدارس الثانوية. كما أنّ وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة تُعَدّ مرتفعة بدورها، إذ تصل إلى 60 من كلّ 1000 ولادة، مقارنة ب 6 من كل 1000في البلدان المصنّعة.

ولا يتجلى اقتران رسالة العدالة الاجتماعية باقتصاد السوق بوضوح وتأكيد راسخ في أيّ نموذج اقتصادي أكثر ممّا نجدها في نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث تمثّل العدالة إضافة إلى الحرّيّة، أحد أهمّ مبادئ الأنظمة الديمقراطية المسؤولة اجتماعياً. ويُنظر إلى الفرد، في نطاق اقتصاد السوق الاجتماعي، باعتباره عاملاً اقتصادياً عقلانياً، وهو بالتالي عنصر تحقيق المنفعة المثلى. وسواء نتجت هذه المنفعة عن الدخل أو الثروة أو الربح، فإنّ الارتقاء بها إلى المستوى الأمثل هو المبدأ الذي يقوم عليه اقتصاد السوق الاجتماعي. لكن، في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي فإن هذا المنطق الاقتصادي يقترن بحسّ عميق بأنّ على كافة أفراد المجتمع أن يساهموا، وذلك على أساس العدالة الاجتماعية، في بناء رفاهية المجتمع. الأمر الذي يتحقق من خلال علاقة متوازنة بين مختلف أصناف العدالة المطابقة، بما في ذلك النتائج المجزية على الفرص المنصفة.

قد يكون أسوأ ما يمكن أن يحصل لأمّة ما هو أن تفقد الرغبة في خلق مستقبلها، والأسوأ من ذلك أن تفقد الإرادة في بنائه. فالفساد هو عدوّ الأداء والجدارة. وبهذا فإنه يظهر بشكل واضح مدى مناسبة منطق ومقوّمات نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي للمنطقة العربية.

السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

بقلم غاني غوسي

تتمثّل مهمّة السياسة النقدية في إدارة السياسة المتصلة بالمال والقروض في الاقتصاد الوطني. وهي تُعنى بالخصوص بتعديل الكتلة النقدية من قبَل البنك المركزي، ذلك أنّ هدفها الرئيس يكمن في ضمان الاستقرار النقدي.

ثمّ إنّ الدولة تؤثّر أيضا، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال السياس المالية وأار الصرف والتجارة الخارجية، على السياسة النقدية. وفي معظم البلدان العربية يكون هذا التأثير في الغالب مباشرا وقويّا. فالدولة لا تؤثّر على قرارات البنك المركزي فحسب بل وتتدخل أيضا في المسار الاقتصادي، عموما بدافع الاستقرار وبواسطة السياسة المالية والنقدية. كما أنّ هذا التدخل يُفسّر بحقيقة أنّ الأهداف الاقتصادية المختلفة داخل اقتصاد وطني، ومنها النموّ واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، لا يمكن تحقيقها كلّها في ذات الوقت بل أنّها تتضارب جزئيا. وهكذا فلئن كان تزايد الكتلة النقدية من شأنه أن يستحثّ نسق النموّ، فهو يهدّد في الآن ذاته استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات. وقد دأب أهل الاقتصاد في هذا السياق على استخدام مصطلح "المثلث السحري" للسياسة النقدية وسياسة الاستقرار.

يقع النموّ الاقتصادي في البلدان العربية تحت وطأة تقلّبات دورية شديدة. فقد سجّلت هذه البلدان في الفترتيْن ما بين 1975 و1982 و ما بين 1985 و1990 نسب نموّ مرتفعة. تلاها إثر ذلك وحتى سنة 1995 تراجع متواصل لنسب النموّ. ومنذ 1996، عادت النسب من جديد إلى الاستقرار في مستوى مرتفع نسبيا (بمعدّل يقارب 5،6 بالمائة). إلاّ أنّ هذا النموّ لم تستفد منه كلّ البلدان العربية بالنظر إلى الفوارق بينها من حيث الموارد الطبيعية والسياسة النقدية والضريبية.

وفي ما يتعلّق بالسياسة النقدية، يستحسن تحليل العلاقة بين الكتلة النقدية (ن1)[27] والكتلة شبه النقدية (ن2)[28] ومستوى الأسعار (والمقصود هنا "الرقم القياسي لأسعار المستهلك" (CPI)، لأنّها تعكس العلاقة الوثيقة بين السياسة المتعلقة بالكتلة النقدية ونسبة التضخم. وحسب بيانات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، فإنّ البلدان العربية الفقيرة نسبيا، مثل مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا واليمن، قد شهدت خلال فترات ليست بالقصيرة نسب نموّ مرتفعة للكتلة النقدية (ن1) و(ن2) إلى جانب نسب ارتفاع هامّة نسبيا فيما يتعلق بالأسعار. وبالمقابل فإنّ البلدان المنتجة للنفط، مثل الكويت وليبيا وعُمان والمملكة العربية السعودية، قد سجّلت نسب نموّ منخفضة نسبيا للكتلة النقدية (ن1) و(ن2) إلى جانب نسب ارتفاع في الأسعار متوسطة نسبيا. وهذه الأمثلة تبيّن العلاقة المباشرة بين السياسة النقدية والتضخم.

وتُعَدّ البنوك المركزية (بنوك الإصدار) الفواعل الرئيسة في السياسة النقدية الوطنية. وإذن فإنّه يمكن لهذه المؤسسات أن تعمل على استقرار مستوى الأسعار في البلدان العربية. ولها أدوات متعدّدة لتحقيق ذلك. ومن بين إجراءات السياسة النقدية التقليدية يمكن أن نذكر سياسة

---

[27] الكتلة النقدية (M1) : عرض النقود، أوراق مالية، ودائع تحت الطلب (غير خاضعة لأيّ أجل، وسائل دفع متوفرة دائما).

[28] الكتلة النقدية (M2) : M1 زائد ودائع لأجل محدّد، أي أجل يساوي أربع سنوات أو دونها.

الخصم أو إعادة التمويل وسياسة الحد الأدنى للاحتياطي القانوني وسياسة السوق المفتوحة.

ولنا أن نضيف إليها السياسة المتعلقة بالعملات والتي تساهم الدولة في وضعها، وسياسة الحد من القروض المباشرة لبنك الإصدار.

وتتعلق سياسة الخصم أو إعادة التمويل بتقلبات نسب الخصم التي تستطيع البنوك من خلالها، عند الاقتضاء، الحصول على قروض على المدى القصير من البنك المركزي. وتسلّم البنوك للبنك المركزي أوراقا تجارية قابلة لإعادة الخصم (سياسة الخصم) أو ترهن أوراقا مالية (سياسة القروض على الأوراق المالية) للحصول على قروض قصيرة المدى من البنك المركزي. ومن خلال إحداث تغييرات على نسب الخصم أو القروض على الأوراق المالية فإنّ البنك المركزي يستطيع التأثير على طلبات القروض المتأتية من البنوك والقطاع الخاص. وتختلف ظروف مثل هذه القروض في العالم العربي من بلد إلى آخر. وينبغي الملاحظة أنّ السياسة المتعلقة بالكتلة النقدية بهذه الطريقة لا يمكن أن تؤدي وظيفتها إلاّ في حال وجود سوق رؤوس أموال متطوّر جدّا. وعكس البلدان الغربية المصنّعة فإنّ معظم البلدان العربية لا تستجيب لهذا الشرط. وبالتالي فإنّ إجراءات السياسة النقدية فيها تكون أقلّ نجاعة.

وتتعلق سياسة الحد الأدنى للاحتياطي القانوني بإحداث تغييرات في نسب احتياطي الودائع (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل محدّد) التي ينبغي على البنوك التجارية تكوينها لدى البنك المركزي. ويحُدّ الترفيع في نسب الاحتياطي من هامش حركة البنوك الخاصة في حين يزيد تخفيض هذه النسب من إمكانية منح القروض. وهذه الأداة المستخدمة غالبا في البلدان المصنعة توجّه بشكل مباشر الكتلة النقدية مؤثرة بذلك على طلبات القروض المتأتية من القطاع الخاص. وهي أداة نادرة الاستخدام في البلدان العربية بسبب نقص في التشريع الملائم.

أمّا في حال اعتماد سياسة السوق المفتوحة فإنّ البنك المركزي يشتري أو يبيع سندات خزانة أو التزامات، وكذا سندات الخزانة للجماعات المحلية، بشكل مباشر في السوق مؤثّرا بالتالي على الكتلة النقدية التي في حوزة القطاع الخاص. وسياسة تسيير الكتلة النقدية هذه، والتي هي شائعة الاستخدام في العالم الغربي، تقتصر على البلدان العربية التي تلجأ إلى سندات الخزانة والالتزامات المتداوَلة عن طريق المنظومة المصرفية. كما أنّها تقتضي ثقة القطاع الخاص في سياسة الدولة المالية وهو ما لا نجده في العالم العربي، عدا بعض الاستثناءات النادرة.

وفيما يتعلق بسياسة أسعار الصرف فإنّ البنك المركزي ليس طليق اليدَيْن بل هو يعمل في تعاون وثيق مع الدولة. وفي الواقع، فإنّ شراء العملات وبيعها في سوق العمليات الفورية وفي سوق الصرف الآجل ليس له تأثيرات مباشرة على الكتلة النقدية فحسب بل ويؤثر أيضا على أسعار العملات الأجنبية في سوق الصرف ونسب صرف العملة الوطنية. وهذا الإجراء شائع الاستخدام في جل البلدان العربية. إلاّ أننا نفتقر إلى بيانات إحصائية دقيقة عن حجم هذه العمليات في البلدان المختلفة.

وينبغي في الأخير أن نذكر إجراء غير متطابق مع السوق، ونعني به سياسة القروض غير المباشرة من قبَل بنك الإصدار أو من قبَل الدولة. ففي نطاق اقتصاد تضخّمي لا يكون فيه للإجراءات المذكورة سالفا الأثر المرجوّ، نجد أنّ الدولة مضطرّة، في إطار سياستها لإدارة العجز، إلى ألاّ تستنفد القروض المتعهّد بتقديمها، بل أنّ البنك المركزي والبنوك الحكومية والخاصة ملزمة أيضا بألاّ تتجاوز سقفا معيّنا من القروض. وهذا الإجراء شديد التقييد لا نجده يُستخدم إلاّ نادرا جدّا. وصندوق النقد الدولي لا يوصي بهذا الإجراء إلاّ عندما يكون الغرض معالجة نسبة تضخّم جامحة من مثل ما شهدته الجزائر خلال التسعينات.

ولدى اللجوء إلى إجراءات السياسة النقدية المختلفة هذه يجدر أن نأخذ بالاعتبار أنّ آثارها لا تتجسّم إلاّ بشيء من التأخير. وهذا صحيح بشكل خاص في البلدان العربية التي مازالت فيها السوق النقدية وسوق رؤوس الأموال غير متطوّرتين جدّا. وفي حال البلدان العربية الصغيرة التي تخضع أسواقها بشكل قويّ إلى الأسواق العالمية (بلدان الخليج أو لبنان، على سبيل المثال)، فإنّ أثر السياسة النقدية المعتمَدة من قبَل بنك الإصدار وسياسة الاستقرار المعتمدة من قبَل الدولة يمكن تحييدهما بواسطة عناصر خارجية، نذكر منها التدفقات المالية من البلدان الأجنبية أو إليها. علاوة على ذلك فإنّ نجاح السياسة النقدية مرتهن أيضا بإجراءات أخرى ذات صلة بالسياسة الاقتصادية، وعلى وجه التحديد السياسة المالية والتجارة الخارجية.

قوانين المنافسة

تشوّهات المنافسة في الاقتصادات العربية وأبعادها على التنمية الاقتصادية

بقلم يوسف منصور

يمثّل إدراج التشريعات المنظّمة لقوانين الاحتكار والمنافسة، والتي يروّج لها الاقتصاديون باعتبارها مقوّماً أساسياً من مقوّمات التنمية، ظاهرة جديدة في معظم الاقتصادات العربية. وفي معظم الحالات، فإنّ التشريع، لدى إدراجه، يكون مدعّماً بهياكل وآليات تنفيذ ضعيفة وغير مستقلة أو تشكّل قلة الخبرة والوعي حاجزاً في طريقه. ونتيجة لذلك، فإنّ الممارسات الاحتكارية تخلق عدم الكفاءة والتشوّهات في السوق، وبذلك تستمر في تقويض العديد من الاقتصادات العربية. ولعلّ أحد الحلول العلاجية يكمن في تطبيق مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي فيما يتصل بالمنافسة.

تُعرّف العلوم الاقتصادية التنمية باعتبارها حالة من النموّ الاقتصادي المستدام، بحيث ينمو الاقتصاد بمعدلات مطّردة لعدّة سنوات. ولتحقيق استدامة النمو، يجب أن يستند على القدرة التنافسية المعزَزة من قبل العوامل الاقتصادية. فالمنافسة في جوهرها تعني أن تكون منتجاً أكثر من المنتجين الآخرين، وبالتالي فإنّ زيادة التنافسية تعني إنتاجية أكبر للمُدخلات أو العوامل الاقتصادية. وبعبارة أخرى، حتى يُصبح أي اقتصاد قادر على المنافسة ينبغي عليه أن يحسّن الظروف التي تؤثّر على إنتاجية عوامله الاقتصادية، بما في ذلك العمّال ورأس المال.

وبالنظر إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، الثنائي الرائد في مجال التشريع الهادف إلى مكافحة الاحتكار، ونموذج قانون المنافسة لـ"مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (UNCTAD)، و"القانون الألماني لمكافحة ضبط المنافسة" الذي يعود تاريخ صدوره إلى سنة 1958، فإنّ قانون مكافحة الاحتكار يتألّف عادة من ثلاثة عناصر شاملة: آليات التواطؤ ومكافحة الاحتكار، القيود ضدّ سوء استعمال الهيمنة أو النفوذ الاحتكاري، وأنظمة مراقبة عمليّات الدمج والتملّك والضمّ والتي من شأنها أن تركّز قوّة السوق في عدد قليل من الشركات. ومثل هذا القانون قد يستلزم فرض عقوبات متعلقة بخرق أحكامه وتختلف من بلد إلى آخر وهي عادة ما تنفّذ علاوة على قوانين العقوبات القائمة الأخرى وليس بدلاً منها.

وتقتضي أفضل الممارسات، خاصّة في البلدان النامية، أن تكون الهيئة المكلّفة بتنفيذ قانون المنافسة هيئة مستقلّة، وهي مسألة من شأنها أن تتخذ أهميّة بالغة كلما تعلق الأمر بحكومات غير منتخبة. وينبغي أن يكون الهيكل القضائي مدرّبا على النواحي الفنية للمنافسة لكي يستطيع التعامل بكفاءة مع القضايا المتصلة بها. والجمهور في العالم العربي الذي أَلِف لعقود عديدة معالجة الممارسات المنافية للمنافسة باللجوء إلى الرشوة أو التحمّل في صمت يحتاج إلى توعية كاملة بالقواعد والأحكام لكي يجتنب مثل هذه الممارسات وما يتأتى عنها من عقوبات.

وقد برزت حاجة ملحّة لنص تشريع ملائم ونافذ تماما في مجال المنافسة مع انطلاق عملية الخصخصة التي بدأت في العالم العربي في التسعينات. وقد حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) إلى حدّ الآن ما

يزيد عن 19 بليون دولار (أي ما يعادل 5 بالمائة من مجمل عائدات البلدان النامية من الخصخصة)، وذلك من خلال 310 صفقة. والخصخصة تُعَرّف على أنّها نقل كلي أو جزئي لملكية أو إدارة مؤسسة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وقد تعني أيضاً نقل احتكار عام إلى احتكار خاص يمكن أن يعمل دون ضوابط في غياب قانون لمكافحة الاحتكار على نحو ملائم. وهكذا يفتقد الاقتصاد إلى الكفاءة، كما أنّ الاحتكار الخاص من شأنه أن يسبب قلة كفاءة المكاسب من حيث خفض كلفة الإنتاج أو تحسين النوعية، ولا يزال المستهلك يعاني من ارتفاع الأسعار والممارسات التي تقيد الدخول إلى السوق والافتقار إلى تنمية المنافسة في السوق المحلية.

وفي حين يؤكّد اقتصاديو التنمية على أهمية وضع تشريعات في مجال المنافسة، فإن عدد قليل من الدول العربية قد أدرجت مثل هذه التشريعات في اقتصاداتها، حتى بعد قيامها بتنفيذ برامج خصخصة قويّة وواسعة النطاق. الدول العربية التي لديها قوانين منافسة هي الأردن وتونس والجزائر وسلطنة عمان ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية. ومعظم هذه الدول لم تدرج مثل هذه التشريعات إلا بعد أن وقّعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار إعلان برشلونة (1995)، والذي ينص على أن تعمل الأطراف الموقّعة على الاتفاقية على ملاءمة تشريعاتها في مجال المنافسة مع التشريعات القائمة في الاتحاد الأوروبي. أمّا البلدان الأخرى التي لم توقّع مثل هذه الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وتسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، فقد خضعت تشريعاتها في مجال المنافسة إلى التدقيق والتشجيع، كشرط مسبق للانضمام إلى المنظمة، لتصبح متوافقة مع القوانين المعيارية للمنافسة من خلال إدراج مثل هذه التشريعات لما لها من أثر على الممارسات التجارية.

الدول التي لا تندرج فيها قوانين المنافسة هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسلطة الفلسطينية وسوريا وقطر والكويت وليبيا واليمن. وباستثناء السلطة الفلسطينية التي تمثل حالة خاصة في كثير من النواحي، فإنّ كافة البلدان الأخرى التي ليس لديها قوانين منافسة هي أيضا بلدان منتجة للنفط.

علاوة على ذلك، فإنّ إدراج قوانين المنافسة في الاقتصادات العربية قد تميّز بالبطء كما أوهنته آليات تنفيذ غير ناجعة. ففي الأردن مثلا تمّت صياغة المسوّدة الأولى لقانون المنافسة سنة 1996، إلا أنه لم يقدّم بشكل رسمي حتى سنة 2004. وعلى غرار تونس، التي كانت أوّل بلد عربي يضع مثل هذا التشريع سنة 1991، فإنّ تنفيذ قانون المنافسة في الأردن مازال يعاني من نقص في استقلالية الهيئة المكلّفة بإدارته، ونقص في الإلمام المناسب من قبَل المحامين والقضاة والنوّاب العامّين بالنواحي الدقيقة لمثل تلك القوانين، وتدخّل في صلاحيات الإدارة العامّة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة من قبَل لجان التنظيم التي نشأت في غمرة التوجّه نحو الخصخصة. أمّا في مصر والمملكة العربية السعودية، حديثتيْ العهد بالتشريع في مجال المنافسة، فإنّ التعليق على مستوى التنفيذ يبقى معلّقا إلى وقت لاحق.

ويمكن القول إنّ البلدان العربية في العموم، قد ظلت متردّدة فيما يتعلّق بإدراج التشريعات المذكورة. ولعلّ جزء من سبب التأخير في إدخال وتنفيذ مثل هذه القوانين هو تركيز الحكّام على المحافظة على الوضع القائم بدلاً من خلق التنمية من خلال تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية. والسبب الثاني يتمثّل في أنّ الجماعات ذات المصلحة الخاصّة، والتي هي عادة مقرّبة من الحكّام ومستفيدة من حقوق احتكارية من باب المكافأة على الولاء أو جرّاء القربى والنسب في بلدان تُتّخذ فيها القرارات الاقتصادية والسياسية من جانب واحد، قادرة على إجهاض مسار إدراج مثل تلك التشريعات. أمّا السبب الثالث فهو نقص الخبرة، وهو أمر يمكن تداركه بيسر بالنظر إلى وجود كمّ هائل من وسائل المساعدة

الفنية المتكاملة المتوفّرة لفائدة البلدان غير الثريّة، والعائدات المتنامية للبلدان المنتجة للبترول جرّاء ارتفاع أسعار النفط.

فليس من المستغرب إذن أن يورد التقرير الأوّل حول التنمية البشرية في البلدان العربية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2002، العديد من النقائص التي تشوب تنمية الاقتصادات العربية ممّا كان له وقع الصدمة على الملاحظين داخل المنطقة وخارجها. وحتى الاقتصادات الثرية القائمة على النفط قد أظهرت على مدى عشرين سنة تنمية أقل بكثير من المعدّل العالمي بل ومعدّل بعض المناطق الأكثر فقرا في العالم. والنتيجة هي أنّ الديكتاتوريات تقضي على المنافسة وتولّد عدم الكفاءة. وجدير بخبراء التنمية أن ينظروا في مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي فيعلموا بعض المزايا التي يمكن جَنْيُها من اقتصادات نجحت فيها الإصلاحات المستنيرة في التوفيق بين مبدأ السوق الحرّ والتوزيع الاجتماعي العادل للفوائد داخل المجتمع. وكما قال كونراد أديناور، فإنّ "الحرّيّة هي قوام نجاح عمل الإنسان والطموح الإنساني." لكنّه أضاف "أنّ حرّيّة الفرد تلزمه بالاستفادة منها دون أن ينسى مسؤوليته تجاه من هو حَوْله وتجاه المجتمع بأكمله." ينبغي أن تكون هذه نقطة الانطلاق لأيّ تشريع يهدف إلى مكافحة الاحتكار. وعليه، فإنّ السوق الحرّ ليس سوقاً غير منظّم.

"التضامن" و"المساعدة الذاتية أوّلا"
قاعدة للسلم الاجتماعي في العالم العربي؟

بقلم غاني غوسي

في إطار الجدل القائم حول السياسة الموجّهة، يؤدّي "مفهوم الدولة الاجتماعية"ـــالذي يندرج في نطاقه نظام اقتصادي هو تناسق الفوارق الاجتماعيةـــدورا هامّا. وفي عديد البلدان الغربية، لا سيما ألمانيا، فإنّ مفهوم الدولة الاجتماعية مكرّس في الدستور ذاته (القانون التأسيسي، الفصلان 20 و21). فمنذ مائة وعشرين سنة، وبعد نقاش ساخن ومطالبات لحلّ المسألة الاجتماعية، تمّ إدراج مفهوم الدولة الاجتماعية، بشكل مثالي، في التشريع الاجتماعي الذي وضعه بيسمارك. ومنذ ذلك العهد، مثّلت شرعية مفهوم الدولة الاجتماعية ووظيفيّته موضوع جدل واسع في الوسطيْن السياسي والعامّ نتج عنه تهذيب لصيغ تطبيقه.

ونحن نسمع أيضا مطالبات بإقامة الدولة الاجتماعية في جلّ الدول العربية، وإن كان شكلها يختلف عن الدولة الاجتماعية التي قامت في الغرب. فهي تستقي جذورها من "الرؤية الإسلامية للدولة"، اعتبارا إلى أنّ الإسلام ليس مذهبا دينيا توحيديا فحسب بل وإيديولوجية دولة أيضا. وهذه الإيديولوجية تطبع الدولة بطابعها الخاصّ، من خلال فرضها معايير وقيم ومدوّنات سلوك إلزامية. وحسب قواعد العقيدة الإسلامية، فإنّ المفهومينْ الاجتماعييْن الأخلاقييْن "التضامن" (التضامن) و"المساعدة الذاتية أوّلا" (عدم التواكل) ينبغي أن يكونا الرائديْن في كافة البلدان الإسلامية.

ما المقصود بهذين المفهوميْن؟ إنّ "التضامن" مبدأ اجتماعي أخلاقي يغتذي من فكرة "الأخوّة" ذات الصلة الحميمة بالثورة الفرنسية. فهي تتصوّر الفرد باعتباره جزءا لا يتجزأ من المجتمع وتدفعه إلى ألاّ يكتفي برفاهه الذاتي بل أن يحرص على رفاه الأفراد الأكثر هشاشة في المجتمع. وبهذا المعنى، فإنّ مفهوم التضامن يقوم بالأساس على الموقف المتضامن للأفراد الأكثر أداء، أي التعاطف مع الأفراد الأقلّ أداء وخدمتهم وربط الصلة بهم. وليست المصالح الذاتية لكلّ فرد هي السائدة، بل تسود إرادة كلّ فرد في المساهمة من خلال خدماته في رفاه المجتمع، وفي إثبات تضامنه مع من هو حوله. علاوة على ذلك، فإنّ المواطن ينبغي أن يكون مستعدّا لتقبّل مفهوم الدولة الاجتماعية باعتباره جزءا من نظام الأداء لديه. ونظرا إلى أنّ على الدولة أن تتصرّف أيضا وفق مبدأ المساواة، فهي ملزمة، ما دامت تحترم شروط المساواة ودولة القانون، بالسهر على رفاه الجميع.

وباعتبارها مبدأ موجّها فإنّ "المساعدة الذاتية أوّلا" تُعنى بالعلاقة بين الدولة والفرد/المجتمع. فالدولة تمنح العون والسند لأعضاء المجتمع غير القادرين على حلّ مشاكلهم بقواهم الذاتية. ومن الناحية العملية، فإنّ هذا يعني أنّ عمل الدولة ينبغي أن يكون منظّما وفق مفهوم الدولة الاجتماعية. وينبغي في ذات الوقت ألاّ يغدو تهديدا لحرّية الفرد والفئات الاجتماعية. ذلك أنّ مبدأ "المساعدة الذاتية أوّلا" يدعم الدولة الاجتماعية ونظامها القائم على الأداء والجدارة، لكنّه يؤكّد أيضا على ثغرات تدخّل الدولة ومحدوديته من حيث الحدّ من حرية المواطنين. إنّ الحرية قيمة جوهرية وحمايتها تقتضي مسؤولية كلّ فرد. والتحدّي يكمن مرّة أخرى في إيجاد توازن أمثل في عمل الدولة.

وهكذا نُلفي أنفسنا إزاء السؤال الثاني، وهو : "من أين يستقي مبدأ "الدولة الاجتماعية" شرعيته؟"

يجب في المقام الأوّل ذكر مفهوم "الأمان الاجتماعي". فهذا المفهوم يتضمّن تهيئة مقوّمات إطار يكفل عيشا اجتماعيا مقبولا بالنسبة إلى كلّ مواطن. ويمكن تهيئة هذه الظروف على سبيل المثال باعتماد إجراءات تأمين اجتماعي وإقامة منشآت تربوية وبنية رعاية صحية، وأخيرا بوضع هياكل تكفل حدّا أدنى من الأمان الاجتماعي للمواطنين العاجزين عن الوصول، بوسائلهم الخاصة، إلى المرافق الاجتماعية. وهكذا تؤمّن الدولة مقوّمات عيش كريم للمواطنين الذين هم غير قادرين، لأسباب مختلفة، على التوقي إزاء غوائل الحياة بنظام حيطة مناسب.

وإلى جانب "الأمان الاجتماعي"، فإنّ عماد الدولة الاجتماعية الثاني هو "العدالة الاجتماعية". وهذا المقوّم الثاني يُلزم الدولة الاجتماعية، وفق مبدأ "المساعدة الذاتية أوّلا"، بدعم الأفراد ذوي الأوضاع الاقتصادية الهشة والتوقي من الفجوات المجحفة بين مختلف فئات المجتمع وحماية أفراد المجتمع الأكثر هشاشة إزاء المخاطر التي تهدّد عيشهم، دون أن يؤدّي ذلك إلى تغييب الحريات الأساسية أو انتقاصها بأيّ حال من الأحوال. ذلك أنّ الدولة الاجتماعية ينبغي عليها أيضا أن تحترم "الحرية الفردية" باعتبارها "حقا جوهريا".

وماذا عن "التضامن" و"المساعدة الذاتية أوّلا" في العالم العربي؟ إنّ حقيقة أنّ "التضامن" لا ينجرّ فقط عن قرار إرادي فردي—كلّما امتدّ ما أبعد من الواجبات الأخلاقية التي ينصّ عليها القرآن، من "صدقة" و"زكاة"—أمر يؤكّده وجود المؤسسات الخاصّة ذات الصبغة الدينية والأخلاقية (الأوقاف) التي يقيمها في الأغلب مواطنون أثرياء. وهذه المؤسسات واسعة الانتشار في الدول العربية. ولعلّ هذا الضرب من "التضامن" هو الذي يفسّر أيضا إنشاء جمعية "الإخوان المسلمين" في عام 1928 والتي كان هدفها الأصلي تجديد المجتمع وفق أحكام القرآن. ولم تلبث هذه الجمعية، التي لاقت قبولا سريعا لدى مواطني بلدان عربية وإسلامية أخرى، بالرّغم من حالات الحظر المؤقتة، أن أنشأت عديد المنظمات المماثلة في بلدان عربية أخرى. ثمّ كان أن شهدت المنظمة منذ ذلك الحين تسييسا قويّا تجاوز مجرّد مفهوم "التضامن". ولنا مثال آخر عن منظمة دولية ، ألا وهو "صندوق التضامن الإسلامي" الذي أنشأته المملكة العربية السعودية والذي ينشر التضامن الإسلامي في المستوى الوطني والدولي ويقوم بالأساس على تأويل وهابي صارم للإسلام.

أمّا "المساعدة الذاتية أوّلا"، على الصيغة التي توجد بها في ألمانيا، فهي نادرة الوجود في البلدان العربية. إلاّ أنّ الدولة، في هذه البلدان، فاعل مهمّ في المجال الاجتماعي. وغالبا ما نجد العسكريين والموظفين والمسؤولين ينشؤون "صندوق الدولة" الذي يتحكّم في وسائل الإنتاج وتوزيع الدخل. أمّا النظريات الاشتراكية والإصلاحات الاجتماعية المرتبطة بأهداف التنمية المستندة إلى العدالة الاجتماعية ومشاركة الجماهير في وسائل الإنتاج فهي شائعة، ومنها "اشتراكية حزب البعث" في سوريا والعراق سابقا، و"الاشتراكية العربية" لعبد الناصر، و"الاشتراكية الجزائرية" لبومدين، و"النظرية العالمية الثالثة" للقدافي، على سبيل الذكر لا الحصر. وهي كلّها تَعِدُ بلدانها بالعدالة الاجتماعية والأمان المكفول من قِبَل الدولة. وإذ نجد أنّ هذه الأنظمة تنازع في الحق الأساسي في "الحرية" فذلك لا يعدو أن يكون سوى نتيجة منطقية لهذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية. أمّا السياسة الاجتماعية وسياسة التوزيع التي تمارسها المملكة العربية السعودية فهي ذات طبيعة مغايرة تماما وقد أفضت، بحكم الثروات الهائلة المتراكمة نتيجة الهبة النفطية، إلى نشأة "طبقات من الريع" مختلفة يُعَدّ البعض منها محظوظا حقا.

سياسة سعر الصرف في دول عربية
توازن بين اسعار الصرف الحرة والإستقرار السياسي النقدي

بقلم غاني غوسي

تمكّن سياسة أسعار الصرف، التي تمثّل أداة هامّة من أدوات السياسة النقدية، من التأثير على سعر العملة الأجنبية مقوّمة بالعملة الوطنية في سوق الصرف الوطنية، خاصة إذا كانت هذه السوق خاضعة إلى تقلّبات شديدة. وفي نطاق نظام أسعار الصرف الحرّة المعتمد من قبَل البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فإنّ أسعار الصرف تتغيّر بحسب العرض والطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف.

عندما تكون أسعار الصرف خاضعة إلى تقلبات شديدة جدّا، تعمد البنوك المركزية إلى التدخل بشراء عملات أو بيعها سعيا إلى تحقيق استقرار في أسعار الصرف في السوق. وباعتبارها أعضاء في صندوق النقد الدولي، فإنّ الدول العربية قد التزمت أيضا بقبول أسعار صرف حرّة تحدّدها السوق. إلاّ أنّها، لأسباب نقدية أو ذات صلة بميزان المدفوعات، تعمد إلى التدخل في سوق الصرف في محاولة لتجنب تقلبات شديدة جدّا في أسعار العملات (أو أسعار الصرف). وعموما فإنّ الدول لا تتدخل في سوق الصرف إلاّ في إحدى حالتيْن : إمّا أن يكون عجز ميزان المدفوعات من شأنه أن يحدث انخفاضا كبيرا في قيمة العملة، أي انخفاضا في أسعار الصرف، أو أن يكون فائض ميزان المدفوعات من شأنه أن يؤدّي إلى تعديل كبير لقيمة العملة، أي ارتفاع لأسعار الصرف في أسواق الصرف. ومن شأن خفض العملة المفرط أو تعديل قيمتها المفرط أن يمثلا تهديدا جدّيا للتجارة الدولية ولتطوّر الدخل العام ووضع البطالة في البلدان المعنية وبالتالي لاستقرار الاقتصاد الوطني برمّته. وينبغي أن نضيف أنّ هذه التدخلات النشيطة فيما يتعلّق بأسعار الصرف لا تفضي دائما إلى النتائج المرجوّة. وبالفعل، فإنّ موازين المدفوعات الجارية قد تتفاعل بشكل "غير طبيعي" إزاء تخفيض العملة أو تعديلها. وهذا المثال غالبا ما يحصل في البلدان النامية والبلدان الصاعدة— وهما المجموعتان التي تنتمي إليهما جلّ البلدان العربية. ومثل هذا التفاعل "غير الطبيعي" الحاصل جرّاء التخفيض تحديدا يُفَسَّر اقتصاديا بمرونة الطلب على العملات.

ويختلف السعر المعياري لأسعار الصرف في أسواق البلدان العربية من بلد إلى آخر. وبشكل عامّ فإنّ البلدان الثرية كالكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لها عائدات هامّة جدّا من العملة الصعبة بفضل صادرات النفط الذي ما فتئت أسعاره في الارتفاع في الأسواق العالمية خلال السنوات الأخيرة. ويؤدّي هذا الوضع إلى فوائض هامّة في ميزان المدفوعات الجارية ويبقي الدين الخارجي في مستوى يكاد يكون غير ذي بال. وهذه البلدان تصدّر رؤوس أموالها وتستثمر عملاتها على المدى القصير أو المتوسط في الأسواق العالمية. وفي الماضي كانت خشية الاستحواذ الأجنبي أو بسط نفوذه على الأسواق شائعة في البلدان المصنعة نظرا للتدفق الكبير للبترودولار. وقد أزالت أزمة المكسيك والانخفاض بعيد المدى لأسعار النفط في السوق العالمية خلال التسعينات أيّ مبرّر لهذه التخوّفات. ودأبت البلدان العربية الغنية على استخدام جزء من فائضها لتوريد السلع إلى درجة أنّ موازين المدفوعات قد أصبحت من جديد في حالة عجز، حتى في المملكة العربية السعودية، ذاك البلد الذي كان أكبر مصدّر للنفط طيلة التسعينات. كما أنّ فائض البترودولار قد وُظف في نطاق الاستثمار الأجنبي بعيد المدى،

خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. وحسب بيانات صندوق النقد الدولي، فإنّ احتياطي العملة الصعبة لهذه البلدان قد تزايد بشكل كبير منذ سنة 2001 نتيجة ارتفاع أسعار النفط إثر الحرب في العراق. وبالمقابل، فإنّ بلدانا مثل مصر والأردن ولبنان وسوريا والمغرب وتونس واليمن تعاني من مديونية عالية. والبعض منها مرتهن إلى واردات رؤوس الأموال بسبب موازين المدفوعات الجارية السلبية. ولتبيّن معضلة هذه البلدان، نحتاج إلى بعض الأرقام. ففي سنة 2003، وهي السنة التي تتوفّر لنا حولها بيانات إحصائية عن البلدان العربية صادرة عن صندوق النقد الدولي، نجد أنّ الدّيْن الخارجي المقوّم بالنسبة المائوية من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بالنسب التالية : سوريا (111 بالمائة)، لبنان (110 بالمائة)، الأردن (84 بالمائة)، تونس (75 بالمائة)، مصر (31 بالمائة)، الجزائر (40 بالمائة)، المغرب (47 بالمائة) واليمن (40 بالمائة). ولمساعدة هذه البلدان ذات المديونية العالية على تجاوز مشكلات ميزان المدفوعات التي تمثل مخاطر هامّة على الاستقرار الاقتصادي، يمنح صندوق النقد الدولي هذه الدّول قروضا انتقالية وفقا "لترتيب استعداد ائتماني".

وعلاوة على حالات الفائض والعجز المزمنة التي أوردنا سالفا، فإنّنا نلاحظ، حتى في البلدان العربية الغنية، تقلبات قصيرة المدى في مجال العملات. ولهذه التقلبات في الغالب أثر سلبي على الدخل القومي وعلى التوازن الداخلي. وتمثل زيادة الكتلة النقدية المرتبطة بإيرادات متزايدة من العملة الصعبة حالة خاصّة. فإذا لم يصاحب هذه الزيادة عرض أكبر للسلع، يصبح البلد عرضة لارتفاع "تضخّمي" للأسعار. ولهذا السبب، فحتى في هذه الحالة، يقع اللجوء إلى تغيير أسعار الصرف، أي بعبارة أخرى أنّ الدولة تتدخل بشكل نشيط في سوق الصرف.

وعموما، فإنّ الدول العربية، التي هي في ذات الوقت دول أعضاء في صندوق النقد الدولي، ترغب في أن تدير بأنفسها أنظمتها المتعلقة بأسعار الصرف. ونظرا إلى أن التقلبات الحرّة لأسعار الصرف تمثّل، خاصّة إذا كانت تقلبات شديدة، مخاطر اقتصادية متعددة، فإنّ الدول العربية قد تخيّرت أيضا، في الحالات التي تكون فيها قد ربطت عملاتها بالدولار أو بحقوق السحب الخاصة أو باليورو، سياسة "التعويم المسيّر"، أي المرونة الموجّهة. وهذا يعني أنّ تشكّل أسعار الصرف يُترك للسوق بشكل عامّ. ومع ذلك، فإنّ السلطات المسؤولة في المستوى الوطني يمكن أن تتدخّل بشكل دوريّ وحسب الوضع الاقتصادي في أسواق الصرف من خلال شراء العملات أو بيعها. ويبقى الهدف الرئيس تحقيق "سعر الصرف المتوازن على المدى البعيد"، أي "المنحى الوسط" الذي يمثل المرجع من وجهة نظر السلطات المعنية. وهذه التدخلات تحول دون حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. وهي تغدو ضرورية في ظلّ عولمة أسواق رأس المال وحرّية انتقال رؤوس الأموال في المدى القصير والمتوسط في أسواق الصرف العالمية. كما أنّ من شأن مثل هذه التدخلات أن تيسّر مساراتِ ملاءمةِ الكليات النقدية الوطنية. وتبقى نجاعة هذه التدخلات رهينة توقيت التدخل ومبلغ العملات أو العملة الوطنية المباعة أو المشتراة في السوق ومدى استمرارية السياسةالاقتصادية والنقدية للسلطات النقدية المعنية.

قائمة المراجع

رولف هـ. هاسه، هيرمان شنايدر، كلاوس فايكلت (الناشرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، شونينج، 2002

بيرغن لوفه (مرجع خارجي) ورقة عمل مؤسسة كونراد أديناور، رقم 2006/165: مسؤولية السياسة التنظيمية، تحول اقتصاد السوق الاجتماعي عبر السنين ومقاربات لإنعاشه.

غينتر غيتر (الناشر)، اقتصاد السوق البيئي والاجتماعي، نشأته وأسسه وأدواته وسلسلة منشوراته: أسس التثقيف السياسي، المجلد الأول، مؤسسة كونراد أديناور، 1997

يورغ تيمه: اقتصاد السوق الاجتماعي ـ مخططه التنظيمي وبناؤه بواسطة السياسة الاقتصادية، ك. هـ. بيك، 1991

يورغ م. فينتربيرغ: اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا ـ تاريخه وحاضره ومستقبله

الشروط الثقافية لتطور الديمقراطية واقتصادِ السوق الاجتماعي، شركة التعاون التقني ومعهد غوته، دجنبر / ديسمبر 2005

مراجع إلكترونية

"اقتصاد السوق الاجتماعي" ـ مواضيع رئيسة لمؤسسة كونراد أديناور
http://www.kas.de/stiftung/leitprojekte/soz_marktwirtschaft/285_webseite.html

اقتصاد السوق الاجتماعي في عمل مؤسسة كونراد أديناور
http://www.kas.de/stiftung/leitprojekte/soz_marktwirtschaft/1969_webseite.html

التعامل مع نتائج العولمة. مواضيع العمل الدولي المستقبلية،
http://www.kas.de/international/348_webseite.html

مظاهر جديدة للسياسة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي: مقالات ألمانية لإثارة البلبلة العلمية، رولف هاسي، جامعة لايبسك، 2003:
http://www-1.mtk.ut.ee/varska/2003/3_Majanduskasvupol/Hasse.pdf

كلمة ألقيت حول موضوع: "الإرث الأوروبي، مستقبل أوروبا" بمناسبة منح الأكاديمية القانونية الوطنية خاركوف الدكتوراه الفخرية لرومان هيرتسوك، 06 فبراير 1998
http://www.bundespraesident.de/Reden-und-Interviews/Reden-Roman-Herzog-,11072.12091/Ansprache-von-Bundespraesident.htm

الناشر

مؤسسة كونراد أديناور
البرنامج الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط

رئيس التحرير

د. هاردي اوستري
الممثل الإقليمي

المحررون

ليديا لاوكس، د. هاردي اوستري، ماتياس شيفر، جيريت شلوماخ

التنسيق والتخطيط

ليديا لاوكس

الترجمة

شكيب ريس، التدقيق: فدوى شعارة، د. كيرستن فيلش

الطباعة

خميس حداد

© 2008 مؤسسة كونراد اديناور- جمعية مسجلة